

## المستشرق البريطاني آن لامبتون والمنظور الفقهي للفكر السياسي الإسلامي (\*)

أ. م. د. ناصر عبد الرزاق الملا جاسم  
كلية الآداب / جامعة الموصل

د. زاهدة محمد علي الشيخ  
كلية التربية الأساسية / جامعة دهوك

### تقديم

ان المتتبع للاستشراق الأوربي بصورة عامة والاستشراق البريطاني خاصة لن يجد عناء كبيرا في رصد وثيقة العلاقة بين الأكاديمية والسياسة وليس من المبالغة القول بأنه لا يمكن الفصل البتة بين النشاط الأكاديمي في حقل الدراسات العربية والإسلامية وبين الاهتمام الاستعماري الغربي بالعالمين العربي والإسلامي، فلنأخذنا نستطيع ان نرصد تطور المنظور الاستشراقي على ضوء استيعابنا لمجمل العملية السياسية الغربية تجاه الشرق وبالعكس يمكن ان نجد في النشاط الاستشراقي محفزا وموجها في مناسبات عديدة للفعل السياسي.

ويصدق ذلك أيما صدق إذا ما تأملنا نشاط المؤسسة الأكاديمية البريطانية الأشهر والأرفع في حقل الدراسات الاستشراقية مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية<sup>(١)</sup>، فتأسيس هذه المدرسة جاء إدراكا من قبل المؤسسة الحاكمة البريطانية لتعاطم مصالحها في الشرق وعدم مواكبة معارفها لذلك التوسع العسكري والسياسي والاقتصادي، فتضافرت جهود كبار رجال السياسة من أمثال اللورد كرومر واللورد كرزن وسواهما في تأسيس هذه المدرسة وذلك في عام ١٩١٧ ولما يزل أوار الحرب العالمية مستعرا.

---

(\*) البحث مستل من اطروحة الدكتوراه الموسومة: النظرية السياسية الإسلامية في دراسات المستشرقين البريطانيين والتي قدمت الى كلية الآداب جامعة الموصل من قبل الطالبة زاهدة محمد علي وياشرف الدكتور ناصر الملا جاسم.

المستشركة البريطانية أن لامبتون والمنظور الفقهي للفكر السياسي الاسلامي

أ.م. د. ناصر عبد الرزاق الملاجسم / د. زاهدة محمد علي الشيخ

ومنذ الحفل الافتتاحي للمدرسة الذي حضره الملك جورج السادس تجسدت الأهداف السياسية وراء تأسيسها من خلال إبراز مدى أهمية حقل الدراسة -الشرق- بالنسبة للمصالح البريطانية. ونجد أصدقاء ذلك أيضا شاخصة في الكادر التعليمي والإداري الذي تم اختياره للمدرسة، فقد كان هناك حرص بالغ على اختيار شخصيات أكاديمية مرموقة لها تجربة متينة في الشرق وصدقات وطيدة مع الرموز الفكرية الشرقية، فنجد ان مدير المدرسة السير دينسون روس كان مديرا لكلية كلكتا لعدة سنوات وله صلات وطيدة مع الشخصيات الشرقية. ومن المنطلق ذاته وقع الاختيار على المستشرق الشهير توماس ارنولد ليتولى كرسي العربية في المدرسة، فقد كان ارنولد يتمتع بدور مؤثر في التوجهات التغريبية في الهند من خلال علاقته بمدرسة عليكرة التي أسسها المستغرب الهندي المسلم سيد احمد خان. فضلا عن إن ارنولد حظي بعلاقات متميزة مع علماء الهند، ويعرفه القراء في ذلك العصر - ولربما في عصرنا هذا أيضا - بكتابه الشهير (الدعوة إلى الإسلام) الذي نجح فيه في تنفيذ الرؤية الاستشراقية والكنسية الغربية التي ربطت بين الإسلام والسيف، من خلال تنبيهه الى الدور السلمي الذي اتسمت به الدعوة الى الاسلام عبر عصورها المختلفة.

ويتجلى الدور السياسي للمدرسة كذلك في المقررات الدراسية التي اضطلعت بتلقينها للطلبة، ويأتي مقرر الفكر السياسي الإسلامي في صدارة تلك المقررات والذي تواصلت عملية تدريسه، بدء بتوماس ارنولد الذي أسس هذا المقرر وحدد أبعاده في محاضراته التي نشرت لاحقا في صيغة كتابه الشهير (الخلافة)، ومرورا بالمستشرق هاملتون كب الذي طور كثيرا من مفاهيمه في أبحاثه عن ابن خلدون والماوردي وغيرها. ونجح في الهام طلبته للمضي في التخصص في هذا الحقل من امثال أن لامبتون ويوسف ايبش ومالكولم كير وحنا ميخائيل وسواهم.

لكن الخليفة الحقيقي لارنولد وكب في هذا الحقل، والمتمثل تماما لأهداف المدرسة هو المستشركة أن لامبتون التي تصدت لتدريس هذا الموضوع لنحو أربعة عقود حتى تقاعدها عام ١٩٨٦، وواصلت أيضا التأليف فيه مستهدية بالثوابت الأساسية للمدرسة ومتبعة -كما سنرى -خطى أستاذها كب، مما يجعل اسهاماتها في هذا الحقل

جديرة بان توضع تحت دائرة الضوء بوصفها أوج ما وصله الاستشراق الأكاديمي البريطاني في تناوله لهذا الموضوع البالغ الخطورة.

ودراستنا لمنظور المستشرق أن لامبتون في فهم اسهامات الفقهاء المسلمين في الفكر السياسي تستهدف جملة امور : من بينها الوقوف على طبيعة العلائق التي ينشك فيها الذهن الاستشراقي في معالجته له - بين الولاء لمصدر نشأته الا وهو المتطلبات السياسية التي كانت وراء بناء مؤسساته كما هو الحال مع مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية او الولاء لتراثه الاستشراقي ومقولاته التقليدية وايضا دور التوارث الاكاديمي في صياغة المفاهيم وبين المنهج الاكاديمي العلمي الذي يمثله او يمتثل له هؤلاء بوصفهم جزء من المؤسسة الاكاديمية البريطانية.

#### أولا : السيرة العلمية للمستشركة آن لامبتون

ولدت آن كاثرين سوابيفورد لامبتون في عام ١٩١٤ من أسرة ريفية في ديفينبورت قرب لندن، والتحقّت في وقت مبكر من حياتها بمدرسة الدراسات الشرقية لنيل درجة الشرف في الفارسية والعربية. وفيها تلقت المقررات الأكاديمية على يد مجموعة من ابرز المختصين بالدراسات الشرقية في ذلك العصر من امثال السير دينسون روس مدير المدرسة وكذلك الأساتذة كب ومينورسكي وترتون وتقي زادة<sup>(٢)</sup>.

وانصبت اهتماماتها البحثية في ثلاثة اتجاهات: الأول الحرص على دراسة اللغة الفارسية الذي أخذته عن السير روس<sup>(٣)</sup>. والثاني الاهتمام بالمشكلات المتعلقة بالارض من زراعة واستصلاح وخراج وفلاحين أخذته عن استاذها مينورسكي<sup>(٤)</sup>. والثالث العناية بدراسة الفكر السياسي الإسلامي الذي أخذتها عن كب - الذي كان يشغل وقتها كرسي العربية<sup>(٥)</sup>. وقد دفعتها تلك الاهتمام إلى مواصلة دراستها، وحصلت في عام ١٩٣٥ على درجة الشرف في الفارسية والعربية بتميز مما هيا لها أن تحصل على منحة دراسية لقضاء عام ١٩٣٦ في إيران. وفي العام التالي عادت ثانية إلى لندن لمواصلة دراستها في مدرسة الدراسات الشرقية حتى نالت في عام ١٩٣٩ شهادة دكتوراه عن موضوع (مساهمات في دراسة النظم السلجوقية) تحت إشراف المستشرق الشهير فلاديمير

المستشرفة البريطانية أن لامبتون والمنظور الفقهي للفكر السياسي الاسلامي

أ. م. د. ناصر عبد الرزاق الملا جاسم / د. زاهدة محمد علي الشيخ

مينورسكي مزاملة للمؤرخ العراقي الكبير الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري<sup>(٦)</sup>. وبعد تخرجها سافرت إلى إيران للاستزادة في معرفة البلد الذي اختارت أن تتركس حياتها لدراسته. وباندلاع الحرب العالمية الثانية عينت لامبتون ملحقاً صحفياً للسفارة البريطانية في طهران تحت إدارة السير ريدر بولارد. وقد أتاح لها منصبها الصحفي أن تحصل على معرفة واسعة بمظاهر الحياة الفارسية كافة، وامتلكت زمام السيطرة على اللغة الفارسية بدرجة لا يضاهيها فيها إلا قلة من غير الإيرانيين<sup>(٧)</sup>. علاوة على انخراطها بالنشاط السياسي في فترة تاريخية حرجة سواء بالنسبة لبريطانيا او بالنسبة للمنطقة بمجملها.

وخلال الحرب أصدرت لامبتون مجموعة من الأبحاث والدراسات عنيت بالشأن السياسي الإيراني المعاصر من بينها: "فارس المعاصرة والمستقبل" الذي صدر في عام ١٩٤٢، و"بعض جوانب الوضع في إيران" في العام التالي، ولها بحثان آخران بعنوان "إيران" الأول صدر في عام ١٩٤٣، والثاني عام ١٩٤٤، فضلاً عن بحث تناولت فيه اثر الإسلام على إيران المعنون "التأثير الروحي للإسلام على إيران"، صدر عام ١٩٤٣<sup>(٨)</sup>. وهذه الأبحاث يمكن أن تعد إسهاماً ضمن النشاط السياسي الذي يهدف إلى تنمية المعرفة السياسية بالشرق في وقت الحرب، وقد شاركها فيه مستشرقون آخرون مثل أستاذها مينورسكي وزملائها برنارد لويس وسارجنت وغيرهم<sup>(٩)</sup>. وبانتهاء الحرب عادت لامبتون ثانية إلى مدرسة الدراسات الشرقية لاسنتناف مهامها التدريسية بوصفها مدرسة للغة الفارسية. وفي عام ١٩٥٣ تسنمت منصب كرسي الفارسية في المدرسة<sup>(١٠)</sup>، وتركزت جهدها في هذه الفترة صوب تدريس مواد مثل اللغة الفارسية والنظم الإسلامية وتاريخ إيران، إلا أن المادة التي لاقت هوى عميقاً في نفسها ولم تتخل يوماً عن تدريسها هي مادة الفكر السياسي الإسلامي، إذ عدت لامبتون تدريس هذه المادة بمثابة امتياز لما خلفه فيها أستاذها كب من اثر من جهة<sup>(١١)</sup>، ولارتباطها برسالة المدرسة نفسها من جهة أخرى.

كما أصدرت مجموعة من الأبحاث المتنوعة الجوانب والتي انصب معظمها في تخصصها عن بلاد إيران والحضارة الفارسية، فمن جانب واصلت اهتمامها بالشأن السياسي المعاصر لإيران، كما في أبحاثها "الجمعيات السرية والثورة الإيرانية" الذي صدر

عام ١٩٥٣، و"الجمعيات السياسية الفارسية ١٩٠٦-١٩١١" الذي نشرته عام ١٩٦٣، و"الثورة الدستورية الفارسية" وصدر عام ١٩٧٢، و"معضلة الحكومة في إيران الفارسية" في عام ١٩٨٤، وغيرها من الأبحاث<sup>(١٢)</sup>. فضلاً عن العديد من الأبحاث التي تناولت فيها مجال تخصصها المتمثل بالأرض ومشكلاتها في إيران كما في أبحاثها "مراسيم الأراضي الجديدة في إيران" عام ١٩٥٢، و"ملاك الأراضي والفلاحين في إيران" عام ١٩٥٣، و"نظرات عن الإقطاع" عام ١٩٦٥، و"إيران في مسألة تطور الريف وإصلاح الأراضي في إيران" عام ١٩٦٥، فضلاً عن مجموعة أخرى من الأبحاث تناولت فيها جوانب أخرى من تاريخ بلاد إيران وحضارتها منها "النحو الفارسي" عام ١٩٥٣، و"أدب التراجم الفارسي" عام ١٩٦٢، و"العلماء الفرس والإصلاح الدستوري" عام ١٩٦٨، و"مظاهر استيطان الغز السلاجقة في إيران" عام ١٩٧٣ وغيرها من الأبحاث<sup>(١٣)</sup>.

وقد واصلت لامبتون نشاطها الأكاديمي تدريسياً وتأليفاً وشغلت أيضاً مناصب إدارية مثل منصب مديرة الأبحاث العلمية عام ١٩٧٩، ومنصب رئيس قسم الشرق الأدنى والأوسط في المدرسة، وتخللت زيارات لعدد من البلدان العربية والإسلامية بما فيها العراق وإيران<sup>(١٤)</sup>. ثم تقاعدت في عام ١٩٨٦ لكنها لم تتوقف عن نشاطها العلمي إذ واصلت نشر الأبحاث والدراسات في التسعينات علاوة على مشاركتها في النشاطات العلمية والاجتماعية وتواصلت عمليات تكريمها والاعتراف لها بالإنجازات التي قدمتها<sup>(١٥)</sup>.

### ثانياً: لامبتون والنظرية السياسية الإسلامية

وإذا كانت لامبتون قد اقتصت بالدراسات الفارسية وشغلت كرسيها في المدرسة لأكثر من ثلاثة عقود إلا أن ذلك لم يمنعها من إيلاء حقل الفكر السياسي الإسلامي اهتماماً كبيراً تدريسياً أو تأليفاً، لأسباب يمكن إجمالها بما يأتي:-

١- التحاقها بسلك التدريس في مدرسة الدراسات الشرقية في لندن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تمليه اتجاهات المدرسة وأهدافها - كما أسلفنا - على التدريسيين من تدريس مادة الفكر السياسي الإسلامي بما فيهم لامبتون<sup>(١٦)</sup>.

٢- تأثر لامبتون الواضح بأستاذها كب الذى كان قء درسها ماءة الفكر السفساسف الإسلامف فف المءرسة ذلك التأففر الذى بءا واضحا ففن اسنء إلفها ءءرفس ماءة الفكر السفساسف فف المءرسة والذى عءءه امءفازا رففع الشأن لها لءءرفس هءه الماءة من جهة<sup>(١٧)</sup> ولجوفها إلى الخوض فف مناقشة أراء أسءاؤها وءلفلها من جهة أخرى كما سنقلب ذلك هءا البءء.

٣- ففءو ان لامبتون عمدء الى المزاءة بفن ءءصصها فف الءراساء الفارسفة وءرفسها لمقرر الفكر السفساسف الاسلامف فلجاءء الى الاءءمام بمساءلة المؤءراء الفارسفة على الفكر السفساسف الإسلامف وإبراز ءورها - كما فرف هولء - فف ءطور نظرفاء الءولة فف الإسلام ففء وءءء لامبتون أن هناك ءعراء لم فءم ملؤها فف هءا المءال من قبل أسءاؤها كب ومن قبله ارنولء<sup>(١٨)</sup>، ولأسفما أن لامبتون كانت قء قضء شطرا من ففاءها فف إفران مما أعان ذلك على ءعمفق بصفرءها بءأءفر الإسلام على بلاد إفران<sup>(١٩)</sup>.

٤- انصرفها للعمل السفساسف أثناء الحرب العالمفة الءانفة وءماسها المباشر مع ءءشكفل السفساسف الإسلامف فف ذلك الوقت ءم لجوء المؤسسة السفساسفة البرفطانفة فلفها ابان اضطراب المصالح البرفطانفة فف إفران عند صعود مصءق فف مءلع الخمسفناء<sup>(٢٠)</sup>.

فاءا كانت لامبتون قء خلفء اسءاؤها كب فف ءءرفس هءا المقرر الاساسف فف المءرسة فانها بالمقابل اولء البءء ففه ففزا كبفرا من اءءمامها، إذ إصءرء العءفء من الأبعاءء ءءف ءناولء ففها جوانب مءنوعة من الفكر السفساسف الإسلامف، فبءأء عام ١٩٥٤ ببعء بعنوان "نظرفة الملك فف نصفحة الملوك للغزالف" ونشر فف المءلة الفصلفة الإسلامفة Islamic Quarterly<sup>(٢١)</sup>، وأصءرء فف عام ١٩٥٦ بءءا بعنوان "بعض الأفكار ءول نظرفة الحكم الفارسفة" فف مءلة ءراساء اسلامفة Studia Islamica<sup>(٢٢)</sup>، وصدرف لها فف عام ١٩٦٢ بءءا ءالءا بعنوان "العءالة فف نظرفة الملك الفارسفة" فف مءلة ءراساء اسلامفة أفضا<sup>(٢٣)</sup>. وشارءء فف عام ١٩٧٠ بمؤءمر عقق فف روما ببعءا بعنوان أءب "مرافا الأمراء الإسلامف" نشر بعءها فف المءلة الأكاءفمفة الاطالففة<sup>(٢٤)</sup>. كما

أصدرت في عام ١٩٧٤ بحثاً آخر بعنوان "بعض الاتجاهات الحديثة في الفكر السياسي الإسلامي في أواخر ق ١٨ وبداية ق ١٩" الذي نشر أيضاً في مجلة الدراسات الإسلامية<sup>(٢٥)</sup>، فضلاً عن تكليفها بمهمة كتابة فصل بعنوان "الفكر السياسي الإسلامي" ضمن النسخة الجديدة من كتاب (تراث الإسلام) الذي حرره كل من شاخت وبوزورث بما يعكس تصدرها لهذا التخصص في عالم الاستشراق<sup>(٢٦)</sup>.

ولأهمية ما قدمته لامبتون من دراسات عن الفكر السياسي الإسلامي فقد تم جمع قسم من تلك الأبحاث والمقالات، فضلاً عن مجموعة أخرى من إسهاماتها البحثية التي أصدرتها عن بلاد إيران في كتاب واحد تحت عنوان (النظرية والتطبيق في حكومة فارس الوسيطة) الذي صدر في عام ١٩٨٠<sup>(٢٧)</sup>. وقد عد هذا الكتاب ذا قيمة كبيرة في حقل الدراسات الإسلامية ولاسيما عن الفكر السياسي الإسلامي<sup>(٢٨)</sup>، فضلاً عن إصدارها مجموعة من المقالات في دائرة المعارف الإسلامية التي انصبت أغلبها نحو الدراسات الإيرانية، فضلاً عن مقالة في مادة الفكر السياسي الإسلامي وهي مادة (خليفة: النظرية السياسية)<sup>(٢٩)</sup>، مما يؤكد رسوخ مرجعيتها في هذا الحقل.

ومن جانب آخر فقد توج تدريس لامبتون لمادة الفكر السياسي الإسلامي بأن عمدت إلى جمع محاضراتها وأصدرتها ضمن منشورات مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية في عام ١٩٨١ في كتاب تحت عنوان (الدولة والحكومة في الإسلام الوسيط: مقدمة في دراسة النظرية السياسية الإسلامية عند الفقهاء)<sup>(٣٠)</sup>. وقد ضم مجموعة من الدراسات المتنوعة عن الفكر السياسي الإسلامي، إستعرضت فيها إلى جانب آراء الفقهاء المسلمين السياسية المؤثرات الفارسية والفلسفية في تشكيل النظرية السياسية الإسلامية. ولعله خلاصة ما درسته طلابها عبر عقود. وكما سبق القول فإن لامبتون اقتنعت خطى أستاذها كب والمسار الذي اختطه في تدريسه لموضوع الفكر السياسي الإسلامي، وهذا ما صرحت به في مقدمة كتابها بقولها:

"إن الكتاب استمد إلهامه من محاضرات كب في دراسته لموضوع النظرية السياسية الإسلامية"<sup>(٣١)</sup>.

وسرعان ما اصبح الكتاب فف عءاء المصاءر الأساسية فف ءراسة الفكر السفااسف الاسلامف؁ فء فؤكء المسفشرق مفشفل مرمورة أن الكتاب فمئل ءراسة لها ثقلاها فف ءارفخ المفاهفم الاسلامفة عن الحكومة والءولة منذ ظهور الإسلام إلى نفاة الءولة الصفوفة فف القرن الءامن عشر؁ وان أهففة الكتاب فكمف -من وءهة نظره- فف ءءرة لامبفون على مناقشة الأفكار الاءولوففة وءحللها لأبرز الفقهاء المسلمفن<sup>(٣٢)</sup>.

وأفنى كءلك المسفشرقان فرانز روزنءال وكارل براون على ءراسة لامبفون وعءاها من بفن الءراساء المفهة فف ءقل الفكر السفااسف الاسلامف؁ ففف ءفن فرفى الأول - روزنءال- انه على الرغم من أن موضوع الفكر السفااسف الاسلامف كان من بفن الموضوع المفهة فف ءقل الءراساء الاسلامفة لكفه لم فءظ بالاهفمام الكافف من قبل المسفشرقفن؁ ءلا كتاب ارفن روزنءال (الفكر السفااسف الاسلامف)؁ الءف لم فعقب علىه اءء فف أهفففه سوى ءراسة لامبفون الءف عءاها ءراسة ءءفءة ومفهة فف هءا الءقل؁ وان أهففها فكمف -من وءهة نظره- فف أن موضوعها الرئفس كان الفكر السفااسف لءى الفقهاء؁ الءفن فعءون برأفه عنصرأ مفهاً فف الءفاة الفكرفة فف الإسلام<sup>(٣٣)</sup> فرفى الءانف - براون- أن الكتاب (الءولة والحكومة) فعء أنموءءا ففما فف ءراسة الأفكار السفااسفة الاسلامفة لا فمكن لأءء من الباءفن فف ءقل الفكر السفااسف الاسلامف أن فءءاهله<sup>(٣٤)</sup>.

لكن الكتاب لم فسلم من النءء أفضأ فعلى الرغم من أن المسفشرقفن شارلس بفرورف وبففر هولف ءء اءففا على ءراسة لامبفون لآراء الفقهاء؁ بفء إنهما فف الوءف نفسه انءءا طرفة ءناولها لموضوع النظرفة السفااسفة الاسلامفة؁ ففف ءفن فرفى الأول - بفرورف- أن لامبفون ءء اسفءءف فف كتابها إلى سوء فهم للنظرفة السفااسفة الاسلامفة؁ وفف أن العنوان الءانفف الم طول لءابها لا ففماشى مع الموضوع لءءم ءءرفها على ءمففز الفكر السفااسف للفقهاء عن الفلسفة السفااسفة وأءب مرابا الأمراء<sup>(٣٥)</sup>؁ فشاظر الءانف - هولف- بفرورف الرأف فء فرفى أن ءراسة لامبفون لآراء المفكرفن الأءباء فف كتابها ءء اسفءفاء؁ لان من المففرض كما فعكس عنوانه أن فكرس لءراسة الأفكار الاءولوففة للفقهاء فءسب؁ بفء أن ءلك الاسفءفاء كان فعء من وءهة نظره أمراً طبفعفاً بسبب ءأفر هؤلاء الأءباء فف ءطور نظرفاء الءولة فف الإسلام. ومما لاشك ففه أن لامبفون لم ءمءفن

في دراستها لآراء الفقهاء من تجاوز اهتماماتها البحثية، ولاسيما في حقل الدراسات الفارسية التي يرى هولت أنها شغلت موقعا مميزا في كتابها علاوة على ذلك أن دراستها كانت تتمحور كما يرى هولت حول تفسير مسألة صعوبة الموازنة بين الايدولوجية الدينية والحقائق التاريخية<sup>(٣٦)</sup>.

والأبحاث المندرجة ضمن هذا الكتاب هي:-

- الدين والسياسة: القانون. Religion and Politics: The Law
- استخدام وسوء استخدام السلطة. The Use and Abuse of Sovereignty
- الباقلاني والبيغدادي. Al-Baqillani and Al-Baghdadi
- الماوردي وزراء وأمراء. Al-Mawardi: Wizara and Imara
- الجويني والغزالي: السلطنة. Al-Juwayni and Al-Ghazali: The Sultanate
- فخر الدين الرازي الفصل بين السلطتين الدينية والدنيوية. Fakhr Al-Din Razi: The Dissociation of Religious and temporal power
- سقوط الخلافة: ابن جماعة وابن تيمية. The Extinction of the Caliphate: Ibn Jama'a and Ibn taymiyya
- النظرية التاريخية: ابن خلدون. The Historical Theory: Ibn Khaldun
- فضلا عن ملحق عن الفارابي: مدينة الله Al-Farabi: The City of God

ومن عنوانات ابحاثها يتضح أن استخدامها للمصطلحات قد تباين بين مصطلح نظرية الملك The Theory of Kingship في بحثها عن الغزالي ومفهوم العدالة الفارسية في الإسلام، ونظرية الحكومة Theory of Government في بحثها عن التأثير الفارسي واستخدام مصطلح مرايا الأمراء Mirrors for Princes في بحثها عن اثر أدب النصائح والوصايا للأمراء والحكام، فضلا عن النظرية التاريخية The Historical Theory في بحثها عن ابن خلدون، والفكر السياسي Political Thought في بحثها عن الجوانب المنوعة والمتداخلة في تطور الفكر السياسي

الإسلامي، ولكن كانت جمفع هءة الأعمال تتأطر على غرار دراساء أسناؤها كب بإطار دراسة النظرفة السفاسفة الإسلافة.

وقء انطلقت لامفبون أفضاً فف بءئها لموضوع النظرفة السفاسفة الإسلافة من مقولة التي رسخها ارنولد وعززها أسناؤها كب، وهف ضرورة آجاوز المفهوم الغربي للعلاقة بفن السلطنفن الءفنفة والزمنفة فف تفسير النظام السفاسف الإسلامي، وعءنه محور دراسئها منطلقة من الفكرة التي مفاها أن النظام الإسلامي يقوم على مباء ارتباط الجماعة الإسلافة برابطة الءفن الذي فمفزهم بءوره بوصفهم أفراد جماعة مءءءة فخضعون لأءكام الله وطاعة السلطة الحاكمة<sup>(٣٧)</sup>، ومن هنا فان دراسة لامفبون للفكر السفاسف الإسلامي كانت تهءف - كما فرف مرمورة - إلى وضع مفهوم نظام الحكم فف الإسلام فف سفاقه الطبفعي<sup>(٣٨)</sup>.

والنظرفة السفاسفة فف دراساء لامفبون ترتكز على مسألة مركز الحاكم الذي فتمثل بالخلفة أو الإمام فف ما فءعلق بقضفة ولافئه وعزله<sup>(٣٩)</sup>، إذ ترى أن هءة المسألة كانت ءءء من المسائل الرئفة التي شغلء اءتمام المفكرفن المسلمفن فف شؤون السفاسة والحكم، ولاسفا فف القرنفن الأول والثانف للهجرة<sup>(٤٠)</sup>. وءءءف لامفبون لءبنف طروحاء أسناؤها كب فف أن النظرفة الإسلافة كانت فمئل انعكاسا لواقع الءءل الفقهي بفن أهل السنة والشففة والخوارج<sup>(٤١)</sup>. ومءبعة فقسفمه الذي جعلها ثلاث صفغ رئفة، وهف الفارسفة التي انءرءء دراسئها ضمن مصطلح (أءب مرافا الأمراء)، والفقهفة ففما فءعلق بانعكاس الواقع السفاسف على آراء الفقهاء السنة، والفلسفة فف مفهوم الءولة الفاضلة<sup>(٤٢)</sup>. وترف بأن ءبلورها ارتببط بءوسع الفئوحاء الإسلافة، وما فمخض عنه من فءاعل الأفكار السفاسفة نءفءة أمتصاص ثقافاء وخلفففاء اءتماعفة منءوعة و"النظرفاء الهفننسفة والفارسفة المءعلقة بالءولة"، منصفة من وجهة نظرها لإبراز أهففة السلطة فف الحفاظ على الإسلام وءطبفق الشرففة والءفاع عن مذهب أهل السنة<sup>(٤٣)</sup>. وءظهر وراء اسئناؤها هءا بلاء بصماء أسناؤها كب فف بءئفه "فسفر للءارفخ الإسلامي" و"الأهففة الاءتماعفة للشعبفة"، إذ صور العصر العباسف الأول عصر صراع بفن الففارات الءلاثة: الإسلامي والفارسف والفونانف للهفمنة على مءرف الثقافة وءءوجه الفكري للمءمع

الإسلامي<sup>(٤٤)</sup>. وتنتقل عنه أيضا رايه بأن الفقهاء لم يلجأوا إلى وضع نظرية دستورية عندما كانت الدولة العباسية في أوج قوتها، على الرغم من أن المؤثرات الفارسية والهيلنستية قد أدخلت عمليا في شؤون الحكم، وأثارت قلق الفقهاء من الناحية الدينية. وأنه مع ضعف مؤسسة الخلافة العباسية وتصدع الدولة ظهرت -برأيها- الحاجة إلى وضع نظرية إسلامية مثلى للحكم يكون تعيين الحاكم على أساسها، لكي يتيسر في إطارها المحافظة على تقاليد الجماعة الإسلامية من الأخطار التي تهددها من كل الجوانب<sup>(٤٥)</sup>.

### لامبتون والعرض الفقهي للنظرية السياسية

ومع ان اهتمام لامبتون الطويل بالتاريخ والحضارة الايرانية وتقديمها اسهامات مميزة على صعيد التأثيرات الفارسية في الفكر السياسي الاسلامي الا سنقصر بحثنا هذا على تناولها للمنظور الفقهي لكونه أمضى التيارات تأثيرا في مجرى الفكر السياسي الإسلامي وكذلك حسب قولها لأنه اقرب التيارات إلى الإسلام لكونه يعبر عن المثل العليا الدينية مقابل الممارسة العملية للصيغ الاخرى، وفي دراستنا له يمكن رصد جانب اساس مما نستهدفه الا وهو رصد مسالة التوارث الفكري وأثرها على الاستشراق ومقولاته، اذ يمكننا من خلاله أن نرصد ولاشك طبيعة العلاقة التي ربطت لامبتون بتراث المدرسة وافكار استاذها كب الذي كانت له إسهاماته الشاخصة فيه، ويقف امامنا اول تأكيد كل من شارلس بتروورث وميشيل مرمورة بان عرض لامبتون لاراء الفقهاء المسلمين السياسية جاء انعكاسا للدراسات والأبحاث التي قدمها المستشرقون عامة وأستاذها كب على وجه خاص في هذا الحقل<sup>(٤٦)</sup>.

ويتجلى أولا تأثير أستاذها في طبيعة اختيارها للموضوعات التي عالجتها، إذ لم تكثف في أن تنحي منحاه في دراساته السابقة مثل مواصلة الكتابة عن الماوردي كما في بحثها "الماوردي: وزراء وأمراء" وابن خلدون في بحثها "النظرية التاريخية لابن خلدون". ومن جانب آخر انطلقت من بحثه "نظرات" لتقدم دراسات مستقلة عن الفقهاء الذين أضاء جانباً من أفكارهم فيه، كما في أبحاثها "الجويني والغزالي: السلطنة و"سقوط الخلافة ابن جماعة وابن تيمية"، وحاولت كذلك تقديم دراسات مناظرة لفقهاء لم يولهم كب عنايته مثل

المستشرفة البريطانية أن لامبتون والمنظور الفقهي للفكر السياسي الاسلامي

أ. م. د. ناصر عبد الرزاق الملا جاسم / د. زاهدة محمد علي الشيخ

الباقلائي والبغدادي كما بحثها "الباقلائي والبغدادي"، ناهيك عن التأثير الذي يمتد إلى التفصيل الأمر الذي سنخرج على تناوله بعد قليل. ومن الواضح انها كرسنا الجانب الأكبر في كتابها (الدولة والحكومة) لدراسة آراء الفقهاء السياسية حتى أنه حمل عنوان "مقدمة في دراسة النظرية السياسية الإسلامية عند الفقهاء"<sup>(٤٧)</sup>. ويرى المستشرقان فرانز روزنتال وبيتر هولت أن المحور الرئيس في دراسة لامبتون كان ينصب نحو مسألة تحليل العلاقة بين آراء الفقهاء السياسية من جهة وبين الواقع السياسي لمؤسسة الخلافة من جهة أخرى.

تؤيد لامبتون في مستهل بحثها لموضوع النظرية الفقهية مقولة أستاذها كب في الربط بين تقنين النظرية السياسية على يد الفقهاء وضعف الدولة العباسية، لكن يقف امامها استثناء وحيد هو كتاب (الخراج) لأبي يوسف ومقدمته، فقد عدته مساهما في "التطور المبكر للنظرية الفقهية"<sup>(٤٨)</sup>. ورأت ان تناوله لموضوع الضرائب وثيق الصلة بدراسة النظرية الإسلامية للحكومة من حيث عدالة الحكومة في فرض الضرائب<sup>(٤٩)</sup>. وتجدر الإشارة أن كتاب الخراج كان من بين المصادر التي أولاها كب عنايته وتواصل في تدريسها لطلبته<sup>(٥٠)</sup>. وترى لامبتون رأي أستاذها ان المقدمة احتجاج على ما كان يجري من تطويع المبادئ الإسلامية للمؤثرات الساسانية، ودعوة لضرورة أن تقوم الدولة الإسلامية على المبادئ التي سنها الخلفاء الراشدون<sup>(٥١)</sup>. لكنها تتفرد بالاستنتاج بان قول أبي يوسف "وان الله بمنته ورحمته جعل ولاية الأمر خلفاء في أرضه"<sup>(٥٢)</sup> تصوير للخليفة نائبا لله على الأرض مما افسح الطريق لاحقا امام الفقهاء لانتحال فكرة ظل الله وتطبيقها على الحكام الزمنيين بعد فقدانه سلطانه السياسية<sup>(٥٣)</sup> الا ان تفسير كهذا يتسم بالغلو، وردا على ذلك يمكن تبني تحليل الاستاذ محمود عكاشة للنص نفسه في ان ما اراده ابو يوسف هو القول بان الحكام خلفاء الله في إقامة شرعه وحكمه في كتابه، وان كتاب الخراج قد جاء في هذا السياق بايراده الأحكام الشرعية المتعلقة بالخراج<sup>(٥٤)</sup>.

ثالثا : الفقهاء وتطوير النظرية السياسية

في عرض لامبتون لاسهامات الفقهاء المسلمين نراها تتساق وراء طروحات أستاذها كب في المرتسم العام الذي رسمه في بحثه عن النظرية الإسلامية من فهم ان النظرية السياسية السنية في الواقع هي النظرية الاشعرية وان تبلورها جاء بفعل عاملين رئيسين هما الجدل الفقهي والتطورات السياسية التي عاشتها مؤسسة الخلافة وعلى ضوء هذين العاملين عالجت ما طرحه الفقهاء المسلمون من اراء في حقل السياسة

### الباقلائي والبغدادى

انطلقت لامبتون في رصدها لآراء الفقهاء السنة السياسية من منطلق أن المبدأ السني في موضوع الإمامة أخذ في التبلور تدريجياً ليكتسب طابعاً مميزاً على يد الفقهاء الاشاعرة<sup>(٥٥)</sup>. وهذا يعد انقيادا واضحا لطروحات كب في عد النظرية الاشعرية حصيلة تطور الفكر السياسي السني. ولأجل ذلك فقد رأيت لامبتون كتاب (التمهيد في الرد على الملحة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة) لمؤلفه أبو بكر الباقلائي (ت ٤٠٣هـ/ ١٠١٣)<sup>(٥٦)</sup>، انموذج ذلك التطور بوصفه احد الاشاعرة البارزين، فضلاً عن انه قدم - برأيها - في هذا الكتاب نظرية شاملة عن الأمة في مفهوم أهل السنة في معرض رده على الشيعة والمعتزلة كما يعكس عنوان كتابه<sup>(٥٧)</sup>. وقد تصدت لمعالجة آرائه في بحثها "الباقلائي والبغدادى" الذي تناولت فيه آراء هذين الفقيهين. وعلى الرغم من أن الباقلائي لم يحظ باهتمام كب في رصده لآراء الفقهاء لكن لامبتون عكفت على معالجة آرائه وفق الأسس العامة التي صاغها كب في بحثه للنظرية الفقهية من حيث عدها (أي هذه الآراء) انعكاساً لواقعي الجدل الفقهي والوضع السياسي القائم في عصره. لكن يجدر التذكير بان كب قد عهد لتلميذه يوسف ابيش بدراسة الفكر السياسي لدى الباقلائي ضمن خطته لتوزيع اهتماماته على طلبته<sup>(٥٨)</sup>.

وفي رصدها لواقع الجدل الفقهي ترى لامبتون انه يمكن الاستدلال على واقع ذلك الجدل في ثنايا طروحات الباقلائي بوصفه فقيهاً سنياً تصدى للطروحات الفكرية المخالفة لمذهبه، ولاسيما الشيعة والخوارج، وذلك عبر جملة من النصوص كما في قوله: "إذا فسد النص صح الاختيار..."<sup>(٥٩)</sup>، وفي أن الإمامة "تتعد وتتم برجل واحد من أهل

الحل والعقد إذا عقدها لرجل على صفة ما يجب أن يكون عليه الأئمة<sup>(٦٠)</sup>، ولكن اشترط أن البيعة لا تتم إلا إذا حضرها "نفر من المسلمين"<sup>(٦١)</sup>.

فترى أن النص الأول يتضمن الرد على القول بالوصية أما الثاني فهو ضد مخاطر تعيين خليفة بشكل سري من قبل أي غاصب عسكري للسلطة<sup>(٦٢)</sup>. أما في دعوة الباقلاني لضرورة أن يكون الخليفة "قرشياً من الصميم"<sup>(٦٣)</sup>، ففيها تنفيذ ضمنى لرأى الخوارج<sup>(٦٤)</sup>، أم فيما يتعلق بمسألة تجويز الباقلاني لـ "العقد للمفضول وترك الأفضل لخوف الفتنة والتهاج"<sup>(٦٥)</sup>، فأنها تعد السمة المميزة للنظرية السنوية لاسيما لدى الاشاعرة<sup>(٦٦)</sup>.

والمعروف أن الآراء السياسية للباقلاني ارتبطت في جانب كبير منها - كما يرى الدكتور نزار محمد قادر - بالتصدي للاتجاهات الفكرية المناهضة لمؤسسة الخلافة العباسية، ولاسيما الفكر الاسماعيلي الذي استمدت الخلافة الفاطمية شرعيتها منه، وذات صلة بالواقع القائم في عصر المؤلف بحكم تسلط العناصر البويهية على السلطة السياسية للخلفاء<sup>(٦٧)</sup>. وتلك هي السمة الثانية لنظرية الباقلاني كما شخصتها لامبتون من خلال الشروط التي وضعها الباقلاني لفقدان الإمامة في قوله: "... أن حصل [الخليفة] مأسورا في يد العدو إلى مدة يخاف معها الضرر الداخلى على الأمة ويؤاس معهما من خلاصه، وجب الاستبدال به، فإن فك أسره أو تاب عقله أو برئ من مرضه وزماتته، لم يعد إلى أمره، وكان رعية للوالي بعده لأنه عقد له عند خلعه وخروجه من الحق، فلاحق له فيه"<sup>(٦٨)</sup>. وفي هذه الشروط احتياط -برأيها- لمخاطر وقوع الخليفة العباسي في أسر الفاطميين في حالة سيطرتهم على بغداد. ولكن ما أثار تساؤل لامبتون هو عدم مناقشة الباقلاني لمشكلة الخليفة الموضوع تحت قيود المستولين على السلطة، كما فعل فيما بعد الماوردي، فيقرر الباقلاني أن وقوع امر كهذا ينهي خلافته فالإمامة في هذه الحالة غير منتظمة وطاعته غير ملزمة حتى يختار أهل الحل والعقد إماما يحل محله تكون حينئذ طاعة الأخير ملزمة<sup>(٦٩)</sup>. أما مسألة عدم إقرار الباقلاني بوجود إمامين في وقت واحد فكان يعد -برأيها - أنكارا ضمنيا لادعاء الفاطميين أولا والأمويين في الأندلس ثانيا بالخلافة<sup>(٧٠)</sup>.

أما **البغدادي** فعدت أن لامبتون كتابه (أصول الدين) أنموذجاً يكشف وقائع الجدل الفقهي في كتابات الفقهاء في موضوع الإمامة، وتناولته من خلال عرضها للفقرات التسع الأولى في الأصل الثالث عشر في مبدأ الإمامة<sup>(٧١)</sup>، وإن كانت قد سعت في بحثها "الفكر السياسي الإسلامي" إلى إبراز معالم الجدل الفقهي في نظرية الماوردي من خلال الاستدلال عليها في كتاب (أصول الدين) فضلاً عن آراء الباقلاني السياسية على غرار ما فعله كب في بحثه "نظرية الماوردي في الخلافة" حين استهدى بنصوص من كتاب (أصول الدين) للاستدلال على واقع الجدل الفقهي.

### الماوردي والنظرية الفقهية

يعد الماوردي المحطة الرئيسة في دراسة لامبتون للنظرية السنية في الخلافة، لكنها لا تخرج عن الإطار الذي رسمه أستاذها في بحثه "نظرية الماوردي في الخلافة". وحسبنا قول المستشرق ليتل بان عمل كب قدم اتجاهاً جديداً لدراسة الفكر السياسي الإسلامي لم يتمكن من جاء بعده من المستشرقين من تجاوزه في دراساتهم<sup>(٧٢)</sup>. وهي تكتفي في بحثها "الفكر السياسي" و"الماوردي: وزراء وأمراء" بمحاكاة عمله، من حيث عروجها على تناول الموضوعين الرئيسين اللذين صاغهما كب في موضوع الإمامة وإمارة الاستيلاء. وبذا وجدت لامبتون في دراستها لآراء الماوردي أن هدفها تدعيم طروحات كب من خلال معالجتها لسمات النظرية السنية عند الماوردي عبر مصدرها المشار إليهما

### انفا : الجدل الفقهي والواقع السياسي

ففي معالجتها للأمر الأول (الجدل الفقهي) حاولت لامبتون تناول ذلك الجدل على مستويين: الأول (وجوب الإمامة) وفيه عمدت إلى دعم وجهة نظر كب في أن الماوردي في دعوته إلى وجوب الإمامة قد تبنى موقف الإشاعة المناهض للمعتزلة في القول أن الإمامة واجبة بالشرع دون العقل<sup>(٧٣)</sup>. ومن جانب آخر أضافت إلى عمل أستاذها عندما ربطت مسألة وجوب الإمامة بموضوع الوزارة، وإضافتها نبعت من توظيفها لمصدر جديد للماوردي هو كتاب (قوانين الوزارة)، وطرحها فحواه أن وجود الإمام يمثل حاجة ماسة لضمان وجود المجتمع فامتلاك الإمام للتفويض الإلهي يمنحه وحده الحق

المستشرفة البريطانية أن لامبتون والمنظور الفقهي للفكر السياسي الاسلامي

أ. م. د. ناصر عبد الرزاق الملا جاسم / د. زاهدة محمد علي الشيخ

والسلطة لتفويض الآخرين للقيام بمهام ومن بينهم الوزير "وزارة التفويض"<sup>(٧٤)</sup>. وهنا تدعم لامبتون رأيها بمقطع من نص ورد في مقدمة الأحكام السلطانية جاء فيه: "فإن الله جلت قدرته ندب للأمة زعيما خلف به النبوة وحاط به الملة، وفوض إليه السياسة ليصدر التدبير عن دين مشروع، وتجتمع الكلمة على رأي متبوع، فكانت الإمامة أصلا عليه استقرت قواعد الملة، وانتظمت به مصالح الأمة حتى استتب بها الأمور العامة، وصدرت عنها الولايات الخاصة فلزم تقديم حكمها على كل حكم سلطاني ووجب ذكر ما اختص بنظرها على كل نظر ديني، لترتيب أحكام الولايات على نسق الأقسام متشاكل الأحكام"<sup>(٧٥)</sup>.

ومن هذه الفكرة تجد لامبتون أن الماوردي خالف بذلك ما قدمه غيره من الفقهاء كالباقلائي والبغدادي، ف (الباقلائي) عد الإمام وكيلاً للمجتمع والأمة من ورائه<sup>(٧٦)</sup>. في قوله: "وهو (الإمام) في جميع ما يتولاه وكيل الأمة ونائب عنها، وهي ورائه في تسديده وتقويمه وأذكاره وتنبهه واخذ الحق منه، إذا وجب عليه، وخلعه والاستبدال به حتى اقترب ما يوجب خلعه"<sup>(٧٧)</sup>، اما (البغدادي) فعد من واجب المجتمع أن يلتفت حول إمام يوجهه حين وقوعه في الخطأ والا التقاف حول إمام آخر<sup>(٧٨)</sup>. وذلك بالاستدلال بقوله: "ان الأمة إذا اجتمعت كلمتها على الحق احتاجت حينئذ إلى إمام وأما إذا عصت وفجرت وقتلت الإمام فلم يجب حينئذ على أهل الحق منهم إقامة إمام"<sup>(٧٩)</sup>.

أما المستوى الثاني (الواقع السياسي) فهو أمر مرتبط بدوافع المؤلف لتأليف كتابه (الأحكام السلطانية). وهنا ايضا تتبع لامبتون وجهة نظر كب في أن تأليفه كان لغاية سياسية هي دعم مؤسسة الخلافة العباسية في صراعها مع البويهيين<sup>(٨٠)</sup>، وعلى الرغم من أن كب قد رجح في بحثه لتاريخ تأليف الأحكام السلطانية ان يكون في حكم الخليفة القادر بالله وابنه القائم بالله، فإن لامبتون تستشهد برأي لاوست الذي رجح تاريخ تأليف الكتاب بين عامي (٤٣٧-٤٥٠هـ/١٠٤٥-١٠٥٨م)<sup>(٨١)</sup>.

وتناول لامبتون لملاحق الواقع السياسي لدى الماوردي تمحور حول مسالتين هي

: تهمة الحنق النابي وفقدان الإمامة.

ففي معالجتها للامر الاول تناولت تهمة **الحق النابي Misdirected Ingenuity** التي كالمها توماس ارنولد للماوردى<sup>(٨٢)</sup> بتصوير الماوردى رجل افاق عرض صورة براءة للخلافة وربط بينها وبين كل مفاصل السياسة والدين في زمن كانت فيه بعيدة كليا عن الاضطلاع باي من هذه المسؤوليات. فتحزبت لامبتون لرأي استاذها كب الذي برأه من هذه التهمة، وفحوى رد كب ان عرض الماوردى للصلاحيات المفترضة للخليفة ليس تناولا خياليا او ذكاء غير منضبط وانما هو مشروع او برنامج لاعادة تأكيد صلاحيات الخليفة من اجل النهوض بالخلافة<sup>(٨٣)</sup>، لكنها (أي لامبتون) عالجت الامر من منظور جديد من خلال تناولها للأمور والواجبات العشر المنوطة إلى الخليفة بالتركيز على فكرة تنفيذ أي تصور في أن الخلافة مؤسسة دينية أو قضائية فحسب، وفي تحديدها نقطة الخلاف بين الخليفة والأمراء البويهيين بسبب تجاهلهم لحقوق الخليفة وواجباته في مباشرة أمور الإدارة والحكم بأنها خارج نطاق مؤسسة الخلافة وكفاءتها<sup>(٨٤)</sup>. ومن زاوية أخرى تجد لامبتون في هذه القضية مبرراً يوضح -برأيها- ما رأته عدم إكتراث من الماوردى في (الأحكام السلطانية) بالتاملات الشرعية وهي في هذا الصدد تستشهد بنص ورد في مستهل مقدمة الأحكام السلطانية جاء فيه: "الحمد لله الذي أوضح لنا معالم الدين ومن علينا بالكتاب المبين، وشرع لنا من الأحكام وفصل لنا من الحلال والحرام، ما جعله على الدين حكماً تقررت به مصالح الخلق وثبتت به قواعد الحق ووكل إلى ولاية الأمور ما أحسن منه لتقدير واحكم به التدبير"<sup>(٨٥)</sup>. وتقتبس لامبتون نصاً آخر ورد في المقدمة نفسها يوضح دوافع اهتمام الماوردى بالأمور والأفكار المتعلقة بالحكم والسلطة، وهو :

"ولما كانت الأحكام السلطانية بولاية الأمور أحق وكان امتزاجها بجميع الأحكام يقطعهم عن تصفحها مع تشاغلهم بالسياسة والتدبير، افردت لها كتاباً امتثلت فيه أمر من لزم طاعته، ليعلم مذاهب الفقهاء فيما له منها فيستوفيه، وما عليه منها فيوفيه، توخياً للعدل في تنفيذه وقضائه وتحريراً للنصفة في أخذه وعطائه"<sup>(٨٦)</sup>.

وإذا كان كب قد وظف هذا النص بطريقة ذكية لتحديد دوافع الماوردى من وراء تأليف الكتاب، فإنها (لامبتون) تستخلص منه نتيجة جديدة هي أن اهتمام الماوردى كان

موجه أيضا للأمر المتعلقة بمؤسسة الخلافة من خلال تعريف الفقهاء بحقوق الخليفة وواجباته بهدف إظهار العدالة في تنفيذ أمور حكمه<sup>(٨٧)</sup>.

لكن يبدو أن السياق الذي وضعت فيه لامبتون ومن قبلها كب هذه المسألة يبخس عمل الماوردي من حيث موازنته بين السياسة والشريعة، فكتاب الأحكام السلطانية وإن كان المؤلف قد تناوله من زاوية سياسية لكنه لم يكن في الوقت ذاته بعيد الصلة عن الشريعة أو التأمّلات الشرعية، لأن الماوردي كان حريصا - كما يرى حنا ميخائيل - على تحديد العلاقة بين السياسة والشريعة بوصفه أول فقيه قام بمسح استنباطي شامل لعناصر الشريعة المتعلقة بالحكم<sup>(٨٨)</sup>، وفي إدراك الماوردي الحاجة للوصول إلى أرضية مشتركة بين معايير الشريعة والحالة التاريخية السياسية القائمة<sup>(٨٩)</sup>. هذا لو أخذنا بعين الاعتبار أن عنوان كتاب الماوردي (الأحكام السلطانية والولايات الدينية)، عكس اهتمام المؤلف بالأحكام الشرعية التي تمحورت حولها تقسيمات كتابه<sup>(٩٠)</sup>.

أما موضوع (فقدان الخلافة) فيعد - كما تصوره لامبتون - المرتكز الأشد صلة بالواقع السياسي لمؤسسة الخلافة، لكونه يرتبط بنقض مبدأ البيعة القائم على ضربين هما: الحجر والقهر. وتعالج هذا الموضوع وفقاً للأسس التي سبق لكب تناولها في النقطة التاسعة عشر من بحثه "نظرية الماوردي" فينشأ الضرب الأول (الحجر) حين يستولى على الخليفة "من أعوانه من يستبد بتنفيذ الأمور من غير تظاهر بمعضية ولا مجاهرة بمشاققة"<sup>(٩١)</sup>. وهو يمثل تصورا لوضع الخليفة الذي كان واقعا تحت تسلط الأمراء البويهيين. والماوردي لم يقر بعدم شرعية الإمام بل انتقل إلى تنظيم العلاقة بين الخليفة والمستولي من الأمراء مشترطا أن تكون أفعال هؤلاء الأمراء جارية على وفق أحكام الشريعة الإسلامية وإن أجازته للخليفة "أن يستنصر من يقبض يده ويزيل تغلبه"<sup>(٩٢)</sup>، كان وعيدا للبويهيين والأطراف المتنافسة على الخلافة العباسية<sup>(٩٣)</sup>.

أما الضرب الثاني (القهر) فإنه يشتمل على إشارة واضحة إلى الفاطميين وإمكانية امتداد سيطرتهم على بغداد وأسرهم الخليفة، فإن ذلك لا يعني ذهاب الخلافة العباسية وإنما يخلو الأمر بين أهل لاختيار خليفة عباسي آخر "للدعم استمرارية الخلافة العباسية"<sup>(٩٤)</sup>.

وقبل أن تختتم لامبتون عرضها لآراء الماوردي السياسية في باب "عقد الإمامة" تعود مجدداً للانضواء خلف طروحات كب لتؤكد أن الماوردي في معالجته لموضوع الطاعة اتخذ "موقفاً وسطاً بين نظرة الأشعرية بإنكارهم حق الأمة في الوقوف بوجه الإمام غير الورع وبين رأي الخوارج الداعي إلى الثورة ضد الإمام"<sup>(٩٥)</sup>، وهذا يعد انسياقاً واضحاً وراء طروحات كب الذي كان يرى أن الماوردي وقف موقفاً وسطاً بين المبدأ الإيجابي الداعي للثورة ضد الإمام والذي تمثل من وجهة نظر لامبتون بموقف الخوارج وبين ما ذكره كب بالمبدأ السلبي الداعي للطاعة والتسليم والذي يتمثل برأي لامبتون بنظرية الأشعرية.

وفي دراسة لامبتون لـ (باب الإمارة على البلاد) تواصل اقتفاء آثار أستاذها في رصد طبيعة تناول الماوردي لإمارة الاستيلاء وربطه بين اندفاع الماوردي لشرعنة هذا النوع من الإمارة وتداعي النظرية الأشعرية. إذ ترى لامبتون بأن الماوردي "بعد أن عرض الشروط الواجب توفرها لهذه الإمارة (الاستيلاء) عاد فألغى الحاجة إلى مراعاة هذه الشروط فيمن يتقلدها"<sup>(٩٦)</sup>. علاوة على ذلك فهي تتقبل دون نقد استنتاجات كب بأن ما أورده الماوردي لتسوية إمارة الاستيلاء في قوله "أن الضرورة تسقط ما أعوز من شروط ألمكنة"<sup>(٩٧)</sup> و"أن ما خيف انتشاره من المصالح العامة تخفف شروطه عن شروط المصالح الخاصة"<sup>(٩٨)</sup>، قد أدى دون إدراك منه إلى اجتناب أصول الشرع كله<sup>(٩٩)</sup>. وهنا نرى أن انسياقها وراء وراثة مفاهيم أستاذها دون أن تمعن النظر في إمكانية إعادة تفحص هذا الاستنتاج من جديد كما أكد المستشرقان بترورث ومرمورة<sup>(١٠٠)</sup>، على الرغم من تدريسه المتواصل للموضوع وتوافر الفرص للقيام بتدقيق آراء أستاذها وتقويمها لكنها بذلك تسجل ملاحظة جوهرية هي أن الاستشراق يبقى مخلصاً لذاته أكثر من إخلاصه للموضوع الذي يدرسه.

### الجويني والجدل الفقهي

ومرة بعد مرة لا تستطيع لامبتون مغادرة دائرة الأفكار التي رسمها أستاذها كب، ولا سيما في حديثه عن تداعي النظرية السياسية الأشعرية عن طريق التنازلات المتواصلة

من قبل الفقهاء لصالح أصحاب الشوكة. فسارت على خطاه متتبعة المسار الذي رسمه في تناوله لآراء ومواقف الفقهاء الذين تلو الماوردي فيما يتعلق بمسألة شرعنة السلطة السياسية التي كانت تخضع لها مؤسسة الخلافة، لتكون الحقبة التي تلت انقضاء السلطة البويهية وإحلال السلطة السلجوقية محلها -برأيها- فترة اندماج منصب السلطنة في فكر الحكومة<sup>(١٠١)</sup>. لكن قبل مواصلة عرضها لعلاقة السلطنة بالخلافة تعمد في بحثها "الجويني والغزالي: السلطنة" إلى ايراد بعض آراء امام الحرمين الجويني السياسية، لكنها تفصل نفسها قليلا عن كب فلا تشاطره قوله بأن الجدل الفقهي لم يعد عنصراً مؤثراً في صياغة الأفكار السياسية بدعوى فقدان صلته بالواقع السياسي<sup>(١٠٢)</sup>. وتبرهن على موقفها من خلال معالجتها لمسألتين: الأولى مسألة اختيار الإمام عندما تنبه الى ان الجويني في فصل "الإمامة" بين أن الإمامة تستند إلى مبدأ الإجماع المبرأ من الخطأ، وانه وفق ذلك يقف ضد القول بالنص (الوصية) وانه عنوانه بـ (أبطال النص وإثبات الاختيار)<sup>(١٠٣)</sup>، أما المسألة الثانية فتتعلق بالعصمة<sup>(١٠٤)</sup>. ومن الجدير بالذكر أن هذه المسألة كان قد تناولها الجويني مفصلاً في كتابه (غياث الأمم) الذي لم تشر إليه لامبتون ربما لعدم تمكنها كأستاذها كب من الحصول عليه وبالتالي الخوض بشكل مفصل في أرائه السياسية.

### الغزالي ونظام السلطنة

اتخذت مؤلفات الغزالي في دراسات لامبتون طابعين مغايرين، فتارة تضعه في عداد كتاب "مرايا الأمراء" كما في كتابيه (نصيحة الملوك) و(المستظهري) وتارة تعود لتضع مؤلفاته بين المؤلفات الفقهية كما في كتابيه (الاقتصاد في الاعتقاد) و(إحياء علوم الدين) اللذين يعدان من وجهة نظر لامبتون من الأعمال التي سعت لتنظيم العلاقة بين الخلافة والسلطنة<sup>(١٠٥)</sup>. وفي مستهل معالجتها للغزالي تثير لامبتون قضية مركزية في دراستها، ألا وهي مقارنة نظرية الغزالي بالماوردي، إذ تجد أن الماوردي سعى في نظريته لشرعنة الواقع السياسي لمؤسسة الخلافة بوصفه تطوراً تاريخياً، وبذلك أبقى على الوحدة السياسية لمؤسسة الخلافة العباسية<sup>(١٠٦)</sup> وبتصور لامبتون إن الواقع السياسي أملى على الغزالي أن يكتب من زاوية مختلفة عن الماوردي، لان الماوردي فرضت عليه عند كتابة

نظريته مشكلة اغتصاب البويهيين للسلطة السياسية، فضلا عن تهديد الفاطميين لسلطة الخلافة العباسية<sup>(١٠٧)</sup>، في حين ترى أن الفكر السياسي للغزالي كان يسوده، كما يرى فون جرونباوم وعنه استقت رأبها، الخوف من اندلاع الحرب الأهلية (الفتنة) المؤدي إلى انعدام الأمن وشيوع الفوضى<sup>(١٠٨)</sup>. وتعد هذه الخلاصة النتيجة الأساسية التي عبرت عنها لامبتون في معالجتها لمسألة العلاقة بين الخلافة والسلطنة سواء في أبحاثها "نظرية الحكم الفارسية" أو "الفكر السياسي الإسلامي" أو "الجويني والغزالي: السلطنة".

وكانت معالجة لامبتون لآراء الغزالي السياسية في كتابيه (الاقتصاد في الاعتقاد) و(إحياء علوم الدين) تستند إلى دراسات المستشرقين لاوست في بحثه "السياسة والحرب لدى الغزالي"<sup>(١٠٩)</sup>، وليونارد بندار في بحثه "نظرية الغزالي في الحكومة الإسلامية"<sup>(١١٠)</sup>، فكتاب (الاقتصاد) برأبها أكثر أعمال الغزالي "ارتباطاً بالنظرية السياسية" وجوهر اهتمامها في الكتاب يتناول مسألة ربط الخلافة بالسلطنة وطبيعة العلاقة بينهما. والموضوع الذي يبدو أكثر إثارة لها هي طريقة تناول الغزالي لمبدأ وجوب الإمامة بالاعتماد على مبدأ الإجماع<sup>(١١١)</sup>، وهذا الأمر اوضحه الغزالي في قوله: "ولا ينبغي أن نظن أن وجوب ذلك مأخوذ من العقل، فإننا بينا أن الوجوب يؤخذ من الشرع، إلا أن يفسر الواجب العقل الذي فيه فأيدته... ولكننا نقيم البرهان القطعي الشرعي على وجوبه ولسنا نكتفي بما فيه من إجماع الأمة، بل ننبه على مستند الإجماع"<sup>(١١٢)</sup>.

ولما كان الغزالي قد ربط مبدأ وجوب الإمامة بالشرعية، فإنه كان من البديهي أن ينصرف اهتمام لامبتون نحو الموازنة بين هذين المرتكزين، فهي تجد أن الحاجة إلى الإمامة كان بهدف الحفاظ على الشرعية وتنفيذ متطلباتها، وهذه الحاجة تولد بدورها مؤسسة سياسية تعمل في فلها يترأسها إمام أو سلطان، لكن واقع الضعف الذي الم بهذه المؤسسة جعلها غير قادرة على تنفيذ متطلبات الشرعية، ومن هنا فإن لامبتون تبرز أهمية نظرية الغزالي في كونها ضمت عنصرا جديدا يعمل إلى جانب الخلافة، وهي السلطنة التي قادت إلى مبدأ اتحاد الإمام والسلطان<sup>(١١٣)</sup>.

وتقتفي لامبتون خطى بندار في بحثها "الجويني والغزالي" في أن نظرية الغزالي

تستند إلى ثلاثة أسس رئيسة هي:

١- سلطة مطلوبة لإبقاء النظام في الدولة.  
٢- إمامة تمثل وحدة الأمة الإسلامية والتجربة التاريخية أي أن تصبح السلطنة إحدى مكونات الخلافة.

٣- السلطة الوظيفية والمؤسسية لإمامة مستندة إلى الشريعة<sup>(١١٤)</sup>. وكانت قضية تمثيل أو تشكيل السلطة السياسية أساس دراسة لامبتون وارتبطت بدورها بالطرائق الثلاثة لانعقاد الإمامة التي نص عليها الغزالي بقوله : "إما التنصيب من جهة النبي ﷺ، وأما التنصيب من جهة إمام العصر بأن يعين لولاية العهد شخصاً معنياً من أولاده أو من سائر قريش، وأما التفويض من رجل ذي شوكة يقتضي انقياده متابعة الآخرين ومبادرتهم إلى المبايعة"<sup>(١١٥)</sup> ، والطريقة الثالثة كانت محور دراستها بوصفها الطريقة المتبعة في عصر الغزالي<sup>(١١٦)</sup>. وهي تعالجها على وفق تصور استشراقي يستند إلى تحديد العلاقة بين الخليفة والسلطان وتضعه في سياق قائم على أن السلطة الدستورية Constituent Authority تعود إلى السلطان الذي يعين الخليفة، لكن شرعية حكم السلطان تقوم بعد ذلك على ولائه للخليفة وطاعته إياه وقيام الإمام بتعيينه في منصبه. ومن هذا المنطلق تفسر لامبتون نظرية الغزالي على أنه يقدم اعترافاً صريحاً بالسلطة الشرعية لخليفة قائم في المقام الأول على تراضي جماعة أهل السنة عليه وبسلطته العملية التي تقوم أساساً على الشريعة. وبهذه الطريقة يكون الغزالي قد ضمن اعتراف صاحب السلطة بأن أحكام الشريعة تعد القاعدة التي يقوم عليها نظام أهل السنة والجماعة، وأن السلطان بإقراره للأمن والنظام يتيح مجالاً مناسباً لممارسة النشاطات الإسلامية القائمة<sup>(١١٧)</sup>.

لكن لامبتون تطرح قضية جديدة لافتة للنظر، وهي أن نظرية الغزالي وفق هذه الإجراءات لا يمكن لها أن تكتمل من دون مشاركة عنصر ثالث ألا وهو العلماء والفقهاء، وقد صورتهم على أنهم يشكلون حلقة وصل بين الإمام والسلطان، وتتمثل وظيفتهم في تفسير الشريعة الإسلامية وتبرير شرعية الخليفة المعين من قبل السلطان وإصدار الفتاوى لتأكيد السلطة الوظيفية للشريعة في الدولة الإسلامية<sup>(١١٨)</sup>.

أما في دراستها لكتاب (إحياء علوم الدين) الذي عالجه حصريا في بحثها "الجويني والغزالي"، فيبدو تأثير كب واضحاً، إذ تخوض في فكرة بيعة الخليفة من قبل صاحب الشوكة (السلطان) وتربطها بمسألة حرص الغزالي على الحفاظ على الأمن والاستقرار في الدولة الإسلامية خشية اندلاع الحرب الأهلية (الفتنة) المؤدية إلى انعدام النظام والفوضى<sup>(١١٩)</sup>. وتستدل لامبتون على ذلك بنص الغزالي: "السلطان الظالم الجاهل مهما ساعدته الشوكة وعسر خلعه وكان في الاستبدال به فتنة ثائرة لاتطاق وجب تركه ووجبت الطاعة له كما تجب طاعة الأمراء إذ قد ورد في الأمر بطاعة الأمراء والمنع من سل اليد عن مساعدتهم أوامر وزواجر، فالذي نراه أن الخلافة منعقدة للمتكفل بها من بني العباس ﷺ وإن الولاية نافذة للسلطين في أقطار البلاد والمبايعين للخليفة... والقول الوجيز أن نراعي الصفات والشروط في السلطين تشوفا إلى مزايا المصالح ولو قضينا ببطلان الولايات لأن لبطلت المصالح رأسا فكيف يفوت رأس المال في طلب الربح بل الولاية الان لا تتبع إلا الشوكة فمن بايعه صاحب الشوكة فهو الخليفة ومن استبد بالشوكة وهو مطيع للخليفة في أصل الخطبة والسكة فهو سلطان نافذ الحكم والقضاء في أقطار الأرض ولاية نافذة الأحكام"<sup>(١٢٠)</sup>.

ومن المعروف ان المستشرق كب قد عول كثيراً على هذا النص في بحثه عن النظرية السنية وعده احد ابرز مؤشرات انهيار النظرية الاشعرية<sup>(١٢١)</sup> لكن اهتمام لامبتون انصب نحو اتجاه آخر تمثل في مسألة تقديم التبرير اللازم لوجود نظام السلطنة وحفظ التوازن المطلوب بين الإمام وصاحب الشوكة. وهذا الأمر ارتبط من وجهة نظرها بوجود سلطة عسكرية (صاحب الشوكة) تضطلع بالولايات (الوظائف) الشرعية، وتستمد شرعيتها من طاعة الخليفة من مظاهرها ذكر الخليفة في الخطبة والسكة<sup>(١٢٢)</sup>.

### أبن جماعة ومشروعية السلطة القهرية

ومع مضي لامبتون في دراسة تطور النظرية الفقهية، ترى انه منذ عصر الغزالي كانت النظرية السائدة في الحكم تتمسك بضرورة إطاعة السلطة الحاكمة حتى لو كانت جائرة لان شرها اقل من شر الفوضى<sup>(١٢٣)</sup>. وهذه النظرية بدت -برأيها- أكثر وضوحا عند

عند ابن جماعة في كتابه (تحرير الأحكام)، الذي تناولته في بحثها "الفكر السياسي الإسلامي" و "سقوط الخلافة: ابن جماعة وابن تيمية"، فالكتاب يعيد -برأيها- إلى أذهان المهتمين بالفكر السياسي الإسلامي ذكر كتاب (الأحكام السلطانية) لمؤلفه الماوردي على الرغم من اختلاف الظروف السياسية في عصر المؤلفين، إذ ترى أن ابن جماعة لم تصادفه المشكلات التي واجهها غيره من الفقهاء من حيث إمكانية إطاحة الفاطميين بحكم الخليفة العباسي في بغداد أو مشكلة تعزيز سلطات وصلاحيات السلطان على حساب السلطة السياسية للخليفة<sup>(١٢٤)</sup>.

لكن لامبتون وان تتبععت خطى كب في معالجتها لابن جماعة في منظور مشروعية السلطة القهرية، إلا أنها وضعت في دراستها لآراء ابن جماعة السياسية في موضوع الإمامة سمتين رئيسيتين تمثلتا بما يأتي:

١- توافق نظرية ابن جماعة مع الموروث الفارسي في مسألة ان كليهما يؤكدان على ضرورة أن يتصف الحاكم بالعدالة<sup>(١٢٥)</sup>، وذلك بالاستدلال إلى قول ابن جماعة: "فيجب على من حكمه الله تعالى في عبادته وملكه شيئاً من بلاده، أن يجعل العدل أصل اعتماده، وقاعدة استناده. لما فيه من مصالح العباد وعمارة البلاد"<sup>(١٢٦)</sup>. وهذه الدعوة تنطلق من رغبة ابن جماعة في حماية الشريعة ووحدة الأمة الإسلامية من خلال عرض القواعد الحكم الإسلامية التي كان قد عبر عنها في مقدمة كتابه.

٢- توافق نظرية ابن جماعة مع نظرية الغزالي في مسألتين: الأولى إعطاء دور كبير للعلماء من خلال دعوة السلاطين إلى الاستماع إلى مشورة العلماء في القضايا الدينية<sup>(١٢٧)</sup>. وذلك بالاستدلال بقول ابن جماعة "ينبغي للسلطان مشاوره العلماء والعاملين الناصحين لله ورسوله وللمسلمين فيعتمد عليهم في أحكامه ونقضه وإبرامه"<sup>(١٢٨)</sup>، أما الثانية والتي تعد محور دراسة لامبتون، وهي مشروعية السلطة القهرية من حيث أن ابن جماعة أسوة بالغزالي قبل احتواء الخلافة من قبل السلطة القهرية<sup>(١٢٩)</sup>.

وقد لجأت لامبتون إلى معالجة مسألة السلطة القهرية وفقاً لنظرة استشراقية تتسم بكونها أكثر اعتدالاً من وجهة نظر أستاذها كب الذي كان يرى أن ابن جماعة بشرعته للسلطة القهرية فصم مبدأ الإمامة عن الشريعة<sup>(١٣٠)</sup>. فهي تنتهج منهجاً موضوعي في

ذلك حين ترى أن ابن جماعة سعى لشرعنة السلطة القهرية لكونها تمثل السلطة السائدة في عصره لذلك فإن ابن جماعة ذهب - برأيها - في معالجته هذه المسألة ابعدها من معالجة الغزالي حين ربط السلطنة بالخلافة كعنصر ضروري في حين ابن جماعة في قوله: "فإذا خلا الوقت من إمام فتصدى لها من هو من أهلها، وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة أو استخلاف انعقدت بيعته، ولزمت طاعته لينتظم شمل المسلمين وتجتمع كلمتهم ولا يقع في ذلك كونه جاهلاً أو فاسقاً في الأصح وإذا انعقدت الإمامة بالشوكة والغلبة لواحد ثم قام آخر فقهر الأول بشوكته وجنوده اعزل الأول وصار الثاني إماماً لما قد مناه من مصلحة المسلمين وجمع كلمتهم"، كان قد توصل - برأيها - إلى فكرة امتصاص السلطنة للخلافة نفسها<sup>(١٣١)</sup>.

والمعروف أن مسألة وجوب الإمامة عند ابن جماعة كانت تعد من أوليات الأمور التي بحثها في كتابه وربط أهميتها بالحفاظ على الشريعة - كما أسلفنا - وقد تبنى هولت وجهة نظر لامبتون ودعمها بالإشارة إلى العلاقة بين أفكار ابن جماعة وعلاقته بالسلطة المملوكية.

ومن جانب آخر انسأقت لامبتون وراء طروحات فون جرونيباوم في أن ابن جماعة بشرعنته للسلطة القهرية كان يسعى لحماية وحدة الأمة، وفي أن أي سلطة كانت خير من الاعتراض عليها لأن البديل عنها الفوضى<sup>(١٣٢)</sup>. ومن هذا المنطلق تقسر لامبتون حرص ابن جماعة على طاعة الحاكم وعدم الخروج عليه في حالة فجوره خشية الانزلاق وراء مخاطر الفوضى التي تنجم عن ذلك مع تصريحه بضرورة الخروج عليه في حالة استمراره بالمعصية<sup>(١٣٣)</sup>. وكان ابن جماعة قد بين في فصل (حقوق الخليفة والسلطان) الحق في "بذل الطاعة له ظاهراً أو باطناً، في كل ما يأمر به أو ينهي عنه، إلا أن يكون بمعصية"<sup>(١٣٤)</sup>.

### ابن خلدون والنظرية السياسية

يعد ابن خلدون انعطافاً آخر تصدت لامبتون لمعالجته في كتابها (الدولة والحكومة في الإسلام الوسيط) في دراسة مفصلة بعنوان "النظرية التاريخية لابن خلدون"

تعالج فيها آراء ابن خلدون السياسية على ضوء ما سبق أن توصل إليه أستاذا كب من استقصاءات في بحثه "الأصول الإسلامية في نظرية ابن خلدون السياسية".  
و دراسة لامبتون هذه عدها هولت استثناءً، لأن ابن خلدون برأيه ليس "فقيها ممارسا ومتدربا على الفقه فحسب وإنما تميز بكونه مؤرخا وفيلسوف تاريخ"<sup>(١٣٥)</sup>، لكن هولت اغفل هنا الجانب الرئيس في شخصية ابن خلدون وهو أن الأخير كان فقيها مالكيا وقاضيا شرعيا له مكانته<sup>(١٣٦)</sup>.

وقد كانت دراسة لامبتون صورة مشابهة في أغلب جوانبها لدراسة كب في معالجتها للمحاور الثلاثة الرئيسية وهي: ١- العلم الجديد، ٢- الإمامة، ٣- الاقتصاد السياسي.

ففي معالجتها للمحور الأول (العلم الجديد) New Science حاولت لامبتون تفصيل طرح كب الذي تناول هذه المسألة في معرض نقده للتصورات السائدة عن ابن خلدون التي رأت ان اصالته نابعة من تحرره من التفسير الديني للتاريخ وهي التصورات التي جسدها في مطلع الثلاثينات كل من كامل عياد وايرفن روزنثال، فاعاد كب ابن خلدون الى مساره الاسلامي وبين بان طروحاته وفي مقدمتها فلسفته عن العصبية ودورها في قيام الدول هي فكرة اسلامية نابعة من فكرة تداول الايام التي تحدث عنها القران الكريم، وبدا له ان اصالة ابن خلدون نابعة من تحليله للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تفعل فعلها في تكوين الوحدات السياسية وفي تطور الدولة وان نتاج ذلك التحليل تمثل بالعلم الجديد<sup>(١٣٧)</sup>.

وتقول لامبتون من زاوية أخرى أن الحضارة الإنسانية والتنظيم الاجتماعي كان هو هدف العلم الجديد الذي اسماه ابن خلدون علم الحضارة (ال عمران)، وفي أن الأسئلة التي كان يطرحها ابن خلدون في كتابه (العبر) ليجيب عنه في علمه الجديد تتعلق بالصورة التي يكون التاريخ عليها، وأن ابن خلدون "يبني أجوبته على هذه الأسئلة على أساس البيئة المادية رافضا كل النظريات التأملية"<sup>(١٣٨)</sup>. لكن من المعروف ان ابن خلدون لم يبني نظريته على اساس مادي فحسب وإنما اضاف اليها وفي صميمها البعد الديني ايضا استنادا الى كونه فقيها وقاضيا<sup>(١٣٩)</sup>.

أما المحور الثاني "الإمامة" فكان يعد المرتكز الرئيس لهذه الدراسة، وهي تشير في دراستها إلى ثلاث نقاط رئيسة. الأولى: طريقة تناول ابن خلدون لأنواع الملك الثلاثة "طبيعي، وسياسي، وخلافة"<sup>(١٤٠)</sup>، التي بدت برأيها اقرب إلى الفلاسفة عنه إلى الفقهاء<sup>(١٤١)</sup>، وهو أمر لم يجد الجابري ما يسوغه حيث يرى أن ابن خلدون في تناوله أنواع الملك الثلاثة كان بعيدا في تفسيره عن الفلاسفة بالرغم من معرفته بأنظمة الحكم اليوناني، لأن أنظمة الحكم عند الفلاسفة كانت داخلة في إطار علمي (الخطابة والسياسة المدنية)، وان هذين العلمين -برأيه- مخالفان في موضوعهما لموضوع علم ابن خلدون الجديد (العمران)، وابن خلدون حصر أنواع الحكم التي عرفها التاريخ حتى عصره بنوعين رئيسين الملك والخلافة، وكلاهما كان يتطلب وجود الشوكة والعصبية<sup>(١٤٢)</sup>. وترى لامبتون أن النوع الأول من الملك (الطبيعي) يكون إسلامياً حينما يحصر ضمن الخلافة ويصبح تابعا له، ولكنه يستقل إذا ما انتمى إلى مجتمع آخر<sup>(١٤٣)</sup>. ويرى فاضل زكي كذلك خلاف رأي لامبتون، فيجد أن الخلافة لا تخلو من العصبية لكن السيادة كانت للشرع في حين أن الملك كان لا يخلو من الشرع لكن السيادة كانت فيه للعصبية<sup>(١٤٤)</sup>.

**والثانية:** وتتألف من مرتكزين: الأول طرق انعقاد الإمامة والثاني عزل الإمام، فهي ترى أن اعتماد ابن خلدون مبدأ الإجماع لانعقاد الإمامة كان دحضا للنظرية التي ترى الأسباب العقلية دافعا للحاجة إلى النبوة والإمامة<sup>(١٤٥)</sup>، أما المرتكز الثاني فكان الأمر الأكثر إثارة بالنسبة للامبتون وهي تضع هذه القضية في سياق عدم اكتراث ابن خلدون بمعالجتها على النحو الذي عالجه الماوردي، ولاسيما في تناوله للضرب الثاني الذي أورده ابن خلدون في منع التصرف في قوله: "الحجر باستيلاء بعض أعوانه عليه من غير عصيان ولا مشاقفة، فينتقل النظر في حال هذا المستولي، فإن جرى على حكم الدين والعدل وحميد السياسة جاز قراره، وإلا استنصر المسلمون بمن يقبض يده عن ذلك ويدفع عله حتى ينفذ فعل الخليفة"<sup>(١٤٦)</sup>، وحجتها مستقاة مما قدمه فالزر الذي كان يرى أن ابن خلدون لم يول الخلافة الاهتمام المطلوب لأنها لم تكن قد فقدت سلطتها فحسب، وإنما كانت قد اختفت نهائيا<sup>(١٤٧)</sup>. أما النقطة الثالثة: العصبية فترى لامبتون أن ابن خلدون باستخدامه للعلم الجديد بات يرى في العصبية أساسا لحكم دنيوي بإعادة تفسير

المستشركة البريطانية أن لامبتون والمنظور الفقهي للفكر السياسي الاسلامي

أ. م. د. ناصر عبد الرزاق الملاجم / د. زاهدة محمد علي الشيخ

تاريخ المجتمع الإسلامي وتقييمه الأمر الذي يرتبط برأيها بمسألة الانتقال من الخلافة إلى الملك<sup>(١٤٨)</sup>، والتي كان ابن خلدون قد عبر عنها في بقوله: "اعلم أن الملك غاية طبيعية للعصبية وليس وقوعه عنها باختيار إنما هو ضرورة الوجود وترتيبه"<sup>(١٤٩)</sup>. وتشاطر لامبتون ربيع الرأي الذي كان قد انتقد دراسة كب فيما يتعلق بمسألة إضفاء ابن خلدون الطابع العقلي على منصب الخلافة<sup>(١٥٠)</sup>، إذ ترى أن ابن خلدون سعى لتفسير عقلي لطبيعة الصراع الحضاري دون تدبير وجهة نظر تقليدية حول الخلافة وتطورها التاريخي في ذلك على العصبية من حيث هي عامل مفيد يمنع الناس من الانفصال والتخلي عن بعضهم والتي كانت تعد في الوقت نفسه مصدراً لتوحيدهم كما كانت أيضاً العامل الضامن والكفيل لتطبيق أحكام الشريعة ونواهيها لكن هذا العامل بدأ بالانحلال حين أخذت الخلافة العباسية تعتمد على عناصر أجنبية حتى انتهى الأمر أخيراً بالقضاء على الدولة الإسلامية<sup>(١٥١)</sup>.

ومن جانب آخر تخوض لامبتون في تفصيل طرح كب حول موضوع تفسير ابن خلدون للتحوّل التدريجي الذي أصاب الخلافة وحولها إلى ملك، إذ تبين أن ابن خلدون شرح تاريخ الخلافة وعملية انتقالها إلى ملك لكنه كان يؤكد -برأيها- على أن صفات الخلافة بقيت لمصلحة الإسلام ومناهجه التي دعمت وما زالت تدعم منهج الحقيقة، وإن التغيير الوحيد الذي أصبح واضحاً هو القوة (الوازع) الذي كان موجوداً في الدين ثم انتقل إلى العصبية والسيوف كما هو الحال في عهد الأمويين والعباسيين حتى عهد أبناء الرشيد، إذ اختفت صفات الخلافة وبقي اسمها فقط، فعد الحكم ملكاً بحتاً وبسيطاً، وعلى الرغم من أن ذلك أبقى اسم الخلافة بسبب بقاء عصبية العرب، فتزامن وجود الخلافة والملك في هاتين المرحلتين ثم اختفت الخلافة باختفاء عصبية العرب وبقي الملك فقط<sup>(١٥٢)</sup>.

ووفقاً لذلك ترى أن ابن خلدون يحيل فشل الحركات الإسلامية في إصلاح الممارسات الخاطئة من خلال الافتراض بعدم قدرتها على النجاح دون العصبية، وفي إن ابن خلدون يفسر -برأيها- على ضوء نظرية العصبية سبب إسقاط النسب القرشي كأحد شروط الخلافة، فمن خلال تأكيده على دور العصبية في العهود الإسلامية بوصفها احد المرتكزات الأساسية لممارسة الحكم وارتباطها بقبيلة قريش، لكن ضعف سلطة هذه القبيلة

في العهود التالية أدى إلى تلاشي عصبيتهم نتيجة سيطرة العناصر غير العربية على مؤسسة الخلافة<sup>(١٥٣)</sup>، وكان ابن خلدون قد بين أن اشتراط الفقهاء للنسب القرشي في الخليفة لان قريش "أهل العصبية القوية ليكون ابلغ في انتظام الملة واتفاق الكلمة، وإذا انتظمت كلمتهم انتظمت بانتظامها كلمة مضر اجمع، فاذعن لهم سائر العرب، وانقادت الأمم إلى أحكامه المله، ووطئت جنودهم قاصية البلاد كما وقع في أيام الفتوحات، واستمر بعدها في الدولتين إلى أن اضمحل أمر الخلافة وتلاشت عصبية العرب، ويعلم ما كان لقريش من الكثرة والتغلب على بطون مضر، من مارس أخبار العرب وسيرهم وتفظن لذلك في أحوالهم"<sup>(١٥٤)</sup>.

ان مفهوم العصبية في نظرية ابن خلدون يمكن أن يوضع -برأي الدكتور عماد الدين خليل -في سياق العلاقة بين الدين والعصبية، أي الرؤية والاستبصار الإيماني والأداة التاريخية من أن العصبية دون دين لا تحقق شيئاً كبيراً، والدين دون عصبية لا يتحرك وقتاً طويلاً، وفي انه لا بد من افتراق الجانبين، فرؤية ابن خلدون للعصبية كانت برأيه محدودة في نطاق الروابط القبلية في ذلك الوقت، لأنها أخذت تتجه في الفترات اللاحقة إلى الحركات الإسلامية في التنظيمات البشرية التي تعتمد على القوة والعصبية الحزبية، وتحل فيها رابطة الولاء على رابطة النسب<sup>(١٥٥)</sup>.

أما الجابري فيعمل دوافع ابن خلدون في إسقاط النسب القرشي عن الحاكم لإضفاء نوع من الشرعية على الحكام في عهده الذين لم يكونوا عرباً ولا قرشيين، وذلك من خلال تقريره إزالة اشتراط القرشية، وبالتالي الإفتاء بأنه يكفي في "القائم بأمر المسلمين أن يكون من قوم أولي عصبية قوية غالبية على من معها لعصرها"، ويرى أن هذا الأمر اقره قبله الغزالي عندما قرر تأييد السلطان وإضفاء الشرعية عليه<sup>(١٥٦)</sup>.

أما فيما يتعلق بالمحور الثالث المتمثل بعلاقة السياسة بالاقتصاد، فتطرح لامبتون رأياً مفاده أن ابن خلدون كان من بين قلة من المفكرين ممن بحثوا في موضوع الدولة واعترفوا بأهمية العلاقة المتبادلة بين السياسة والاقتصاد وربط عوامل تطور واضمحلال الرخاء الاقتصادي بتطور الدولة وضمحلها، وهنا ايضا رجع الصدى لتشديد كعب على ان اهمية ابن للعوامل الاقتصادية والاجتماعية واثرها على قيام الدول

المستشركة البريطانية أن لامبتون والمنظور الفقهي للفكر السياسي الاسلامي

أ. م. د. ناصر عبد الرزاق الملا جاسم / د. زاهدة محمد علي الشيخ

وسقوطها وربطه -اي ابن خلدون- بين تحقيق الرخاء الاقتصادي للدولة الإسلامية وإتباع أحكام الشريعة التي تعرضت لانتكاسات من جراء الآثام الثلاثة "العبر، الترف، الجشع" (١٥٧).

ولا تكفي بذلك وإنما تختم بحثها عن ابن خلدون بالاستشهاد بنص كـب: "الاصاله الحق في مقدمة ابن خلدون لتوجد في تحليله المسهب والموضوعي للعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تفعل فعلها في تكوين الوحدات السياسية وفي تطور المجتمع" (١٥٨) وان ذلك لا يعني انه "غير مهتم في كتابه بالدين أي الإسلام من حيث هو وإنما الذي يهـمه منه فحسب، هو ذلك الدور الذي يؤديه في السياق الخارجي للتاريخ، والثاني في أن الدولة تحتل الموضع المركزي لأنها موضوع دراسته" (١٥٩).

وختاماً، فإن الاستشراق البريطاني كان على منعطف مهم عندما تأسست مدرسة الدراسات الشرقية (والأفريقية) عام ١٩١٧، لأنه اتخذ مساراً جديداً قوامه التفاعل مع المصالح البريطانية المتنامية في الشرق، واحد مظاهر هذا التفاعل هو متابعة التجربة السياسية الإسلامية الجديدة والمساهمة بصياغتها بما يخدم الأهداف الاستعمارية البريطانية، واستناداً إلى ذلك قفزت بعض المقررات الدراسية إلى المرتبة الأولى من الأهمية وفي مقدمتها مقرر الفكر السياسي الإسلامي الذي أسسه المستشرق البريطاني البارز توماس أرنولد وأعلن عن أولى ثمراته في كتابه البارز (الخليفة) ثم تعهده بالرعاية والاهتمام خليفته في كرسي العربية في المدرسة المستشرق البريطاني الأبرز هاملتون كـب (عميد الاستعراق الإنكليزي) وقدم فيه إسهامات شائعة، ثم تواصلت المستشركة أن لامبتون في حمل رسالة المدرسة في العناية بهذا التخصص وتبني مقولات أسانذتها وتطويرها والمضي لإضاءة الجوانب التي لم يولوها عنايتهم. وفي بحثنا هذا سعينا لتشخيص مظاهر الاهتمام البريطاني بموضوع النظرية السياسية الإسلامية ممثلاً بعرض ومناقشة أفكار المستشركة لامبتون مقتصرين على أحد أهم عناصرها ألا وهو النظرية الفقهية، راصدين لطبيعة تفاعل هذه المستشركة مع عنصرين متداخلين هما الموروث الاستشراقي والنص التاريخي الإسلامي، فتم إيلاء طبيعة التجايل الأكاديمي وتوارث الأفكار الحيز الأكبر من عنايتنا ودور هذا التوارث في التعاطي مع النص وتأويله فضلاً

عن التنبيه الى الامكانيات التي قد تتاح اذا تمت قراءة النص خارج دائرة الموروث الاستشراقي، وعملنا - بدوره - لا يخرج عن كونه دعوة للتعامل مع النص الاستشراقي وفهمه وفق محدداته البيئية والفكرية التي ينطلق منها ويتوجه اليها بالخطاب مثل أي انشاء يخطه يراع بشر محكوم عليه بالفناء

### الهوامش

- (١) عرفت المدرسة عند تاسيسها باسم مدرسة الدراسات الشرقية ثم اضيف اليها كلمة الافريقية في نهاية الثلاثينات لتصبح اكثر انسجاما مع سياسة المدرسة العلمية النابعة من المصالح البريطانية التي كانت متوزعة انذاك بين افريقيا واسيا، للفاصل ينظر ناصر عبد الرزاق الملاجسم، "تأسيس مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية"، مجلة المنهل، ٢٠٠١، ع.
- J.R.Bracken, "Preface: Professor A.K.S.Lambton", BSOAS, 1986, Vol. (٢)  
XLIX, p.1
- .J.R. Bracken, "Preface" p.1 (٣)
- .Bracken, "Preface...", pp.1-2 (٤)
- Ann K.Lambton, "Sir Hamilton Gibb" BSOAS , 1972 ,Vol. XXXV, p. (٥)  
333
- (٦) مقابلة مع الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٥.
- .Bracken, "Preface...", pp.1-2 (٧)
- J. R. Braken, "Writings of Ann K. Lambton (Books and Articles) (٨)  
."BSOAS, 1986, XLIX, p.5
- (٩) مقابلة مع الاستاذ الدكتور عبد المنعم رشاد تلميذ المستشرق لامبتون بتاريخ ٨/٢/٢٠٠٦.
- .Bracken, "Preface...", pp.1-2 (١٠)
- Lambton, "Sir...", p. 333 ; State and Government in Medieval (١١)  
Islam ,(London ,Oxford University Press :1981), Preface, p.xi
- .Writings, p.5 (١٢)
- .Writings, p.6-7 (١٣)

المستشرفة البريطانية أن لامبتون والمنظور الفقهي للفكر السياسي الاسلامي

أ. م. د. ناصر عبد الرزاق الملاجسم / د. زاهدة محمد علي الشيخ

- (١٤) مقابلة مع ا. د. عبد المنعم رشاد.
- (١٥) نالت لامبتون خلال مسيرتها العلمية العديد من ألقاب الشرف الأكاديمية مثل دكتوراه آداب في جامعة لندن عام ١٩٥٣، عضوية الأكاديمية البريطانية عام ١٩٦٤، ودكتوراه فخرية من جامعة كمبردج وزمالة شرف في إحدى كلياتها في عام ١٩٧٣، وزمالة شرف في مدرسة الدراسات الشرقية والافريقي، وقد قامت عام ٢٠٠٤ اسقفية كانتربري بتكريمها لخدمتها عبر عمرها المديد للكنيسة الانكليزية. ينظر:  
Ann K. S. Lambton ,Wikipedia URL/http://wikipedia.org /wiki/Ann Lambton.
- (١٦) .Bracken," Preface...", pp. 1-2
- (١٧) .State, Preface, p. XI
- (١٨) Peter M. Holt , "Review of A.K.S. Lambton State and Government in  
.Medieval Islam JRAS ,1982 , p. 182
- (١٩) .Bracken," Preface..." ,p. 2
- (٢٠) زاهدة محمد طه، النظرية السياسية الاسلامية في دراسات المستشرقين البريطانيين، اطروحة دكتوراه غير منشورة (كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦).
- (٢١) "The Theory of Kingship in The Nasihat ul- Muluk of Ghazli".  
.Islamic Quarterly1954, Vol.1 pp.. 47- 55
- (٢٢) "Quis Custadiet Custododes: Some Reflections on the Persian Theory  
.of Government", Studia Islamica, 1956, Vol
- (٢٣) "Justice in the Medieval Persian Theory of Kingship", Studia  
.Islamica, 1962, Vol. XVII, PP. 91- 190
- (٢٤) "Islamic Mirrors for Princes", In la Persia nel medioevo. (Attdel  
Convegno Internazionale Quaderno no. 160). Rome: Accadema  
.Nazionale die linzei, 1971
- (٢٥) "Some New Trends in Islamic Political Thought in the Late 18th and  
early 19th Century Persia", Studia Islamica, 1974, Vol. XXXIX, PP.  
.95- 128

- "Islamic Political Thought", In J. Schacht and C. E. Bosworth(ed): (٢٦)  
The Legacy of Islam. Second edition. Oxford, Clarendon press,  
.1974, pp. 404- 424
- (٢٧) حول الأبحاث والمقالات المنشورة في الكتاب. ينظر:  
Theory and Practice in the Medieval Persian Government. (Collected  
.Studies): variorum Reprinte, 1980
- C. J. K. "Review of A. K. Lambton, Theory and Practice in the (٢٨)  
.Medieval Persian Government", BSOAS, 1981, Vol. XLIV, p. 436
- .A.K.S.Lambton, "Khalifa", EI2, Vol. IV,pp. 947-450 (٢٩)  
.Writing ,p 6 (٣٠)  
.State, p. XI (٣١)
- "Review of A K. S. Lambton, State and Government in Medieval (٣٢)  
.Islam", ,. p. 183 (31)
- "Review of A. K. S. Lambton, State and Government in Medieval (٣٣)  
.Islam", AHR,(32) 1984, Vol. 89, No. 4, p. 1125
- Religion and State: The Muslim Approach to Politics (New York, (٣٤)  
.Columbia (33) University press, 2000)., p. 211
- "Review of A. K. Lambton, State and Government in Mmedieval (٣٥)  
.Islam" Speculum, 1986, Vol. 60, P. 425
- "Review of A. K. Lambton, State and Government in Medieval Islam (٣٦)  
.. "JRAS, 1982, p. 184
- (٣٧) "الفكر السياسي الاسلامي" ضمن كتاب تراث الاسلام، تحرير شاخنت وبوزوورث، ترجمة  
حسين مؤنس واحسان صدقي العمدة (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٨) ط٢، ١٦٧؛  
."Some Reflections..."P. 120
- ."Review..." , p. 163 (٣٨)
- .Marmura, "Review... , p. 163; Rosenthal," Review..." ,p. 1126 (٣٩)
- (٤٠) "الفكر السياسي..." ، ١٧٠.

- (٤١) Marmura, "Review...", p. 163.
- (٤٢) Holt, " Review...", P. 184.; Rosenthal, " Review...", p. 1125.
- (٤٣) "الفكر السياسي..."، ١٦٨، p. 947; Lambton, "Khalifa",
- (٤٤) بشأن ذلك ينظر ناصر عبد الرزاق الملاجسم، المستشرق هاملتون كب : دراسة نقدية (اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل كلية الاداب ١٩٩٩).
- (٤٥) "الفكر السياسي..."، ١٧٩-١٨٠.
- (٤٦) Marmura, "Review...", p. 183; Butterworth, "Review...", p. 426.
- (٤٧) Marmura, "Review...", p. 183.
- (٤٨) State, p.55.
- (٤٩) State, p.55.
- (٥٠) مذكرات صالح احمد العلي، مخطوط، ٤٢. يشير المرحوم الأستاذ الدكتور صالح احمد العلي الى انه قد تلقى فصلا دراسيا عن كتاب الخراج على يد المستشرق كب وكلف بانجاز بحث عنه بان سنته الاولى في اوكسفورد عندما عمل تحت إشرافه.
- (٥١) "الفكر السياسي..."، ١٨٠؛ State, p.55.
- (٥٢) يعقوب بن ابراهيم، الخراج، (بيروت، دار المعرفة ١٩٧٩)، ٥.
- (٥٣) State, p.56.
- (٥٤) تاريخ الحكم، ٢٧٠.
- (٥٥) State, 69-70.
- (٥٦) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المعروف بالباقلاني ولد في البصرة عام (٣٣٨هـ / ٩٤٩م)، ونشأ فيها ثم رحل إلى بغداد ودرس على علمائها وصنف عدة تصانيف في علم الكلام وانتهت إليه الرياسة، وفيها حظي بمنزلة رفيعة في الدولة العباسية، توفي في بغداد، للمزيد ينظر: ابو العباس شمس الدين احمد بن محمد بن ابي بكر ابن خلكان، وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان، تحقيق : احسان عباس (بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٨)، ٢٦٩/٤-٢٧٠؛ صلاح الدين خليل بن ابيك الصفدي، الوافي بالوفيات ط٢، (د/م، ١٩٦١)، ١٧٧/٣.
- (٥٧) State, pp.70-71.

- (٥٨) ينظر: J. Ibish, The Political Doctrine of Al- Bagillani (Beirut, 1966).
- (٥٩) التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة، تحقيق: محمود محمد الخضري، ومحمد عبد الهادي أبو ريدة، (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٤٧)، ١٦٤.
- (٦٠) التمهيد، ١٧٨.
- (٦١) التمهيد، ١٧٩.
- (٦٢) State, p.74.
- (٦٣) التمهيد، ١٨١.
- (٦٤) State, p.95.
- (٦٥) التمهيد، ١٨١.
- (٦٦) State, p.74.
- (٦٧) "المؤثرات السياسية في مفهوم الإمامة عند الباقراني"، مجلة التربية والعلم، (جامعة الموصل، ٢٠٠١)، ع ٢٩، ٦٣-٦٤.
- (٦٨) التمهيد، ١٨٦.
- (٦٩) State, p.75.
- (٧٠) State, p.75.
- (٧١) للتفاصيل ينظر: State, pp. 77-81.
- (٧٢) Donald B. Little, "New Lookat Alahkam al-Sultaniyya" MW, Vol. LXIV, 1974 p. 3.
- (٧٣) State, p. 86.
- (٧٤) State, p.95.
- (٧٥) أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الاحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: سمير مصطفى رباب، (بيروت، المكتبة المصرية، ٢٠٠٣)، ١١.
- (٧٦) State, p.85.
- (٧٧) التمهيد، ١٨٤.
- (٧٨) State, p. 85.

المستشرفة البريطانية آن لامبتون والمنظور الفقهي للفكر السياسي الاسلامي

أ. م. د. ناصر عبد الرزاق الملا جاسم / د. زاهدة محمد علي الشيخ

(٧٩) ابي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي، أصول الدين، ط ١، (اسطنبول، مطبعة الدولة، ١٩٢٨)، ٢٧١-٢٧٢.

.State, p. 83 (٨٠)

.Little, "New Look...", p. 3 (٨١)

(٨٢) توماس ارنولد، الخلافة، ترجمة حسن حيدر اللبناني (بغداد، دار العزاوي، ١٩٦١)، ٧١.

(٨٣) هاملتون جب "نظرية الماوردي عن الخلافة"، ضمن كتاب دراسات في حضارة الاسلام، تحرير ستانفورد شو وروبرت بولك ترجمة: احسان عباس واخرون، (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٤)، ٢٠١.

.State, p. 84 (٨٤)

(٨٥) الأحكام السلطانية، ١١.

(٨٦) الأحكام السلطانية، ١١.

.State, p.84 (٨٧)

(٨٨) حنا ميخائيل، السياسة والوحي، ترجمة: شكري رحيم، ط ١، (بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٧)، ٣٩-٤٠.

(٨٩) السياسة والوحي، ٤٠-٧١.

(٩٠) جعفر عبد الرزاق، العلماء المسلمون بين الفقه السياسي والعمل السياسي، مجلة الفكر، ع ١١ - ١٢، السنة الرابعة، ١٩٦٦، ٩-٧:

URL/http://www.darislam.com/home/alfker/datafeker1112/10.htm..

(٩١) الأحكام السلطانية، ٣٠.

(٩٢) الأحكام السلطانية، ٣٠.

.State, p.93 (٩٣)

.State, p.94 (٩٤)

.State, p.94 (٩٥)

(٩٦) "الفكر السياسي..."، ١٨٥.

(٩٧) الأحكام السلطانية، ٤٥.

(٩٨) الأحكام السلطانية، ٤٥.

- (٩٩) جب "نظرية"، ٢١٥.
- (١٠٠) Marmura, "Review...", p. 163; Butterworth, "Review...", p.426.
- (١٠١) "Review...", p.184.
- (١٠٢) جب، "تظرات..." ص ١٨٧.
- (١٠٣) State, p. 105.
- (١٠٤) State, p105.
- (١٠٥) State, p.110.
- (١٠٦) State, p.108.
- (١٠٧) State, p.108.
- (١٠٨) ينظر: الوحدة والتنوع في الحضارة الاسلامية، ترجمة صدقي حمدي (بغداد، مكتبة المثنى، ١٩٦٦): State, 109.
- (١٠٩) ينظر: Laoust, La politique de Gazali, (Paris: 1970).
- (١١٠) L. Binder, "Al- Ghazali's Theory of Islamic Government", (١١٠) MW,1955, Vol. 45, p.229.
- (١١١) "الفكر السياسي..."، ١٨٧-١٨٨؛ State, p.112.
- (١١٢) ابو حامد محمد بن محمد بن احمد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ابراهيم آكاه جويوقحي وحسين اتاي (أنقرة، ١٩٦٢). ٢٣٤-٢٣٥.
- (١١٣) "الفكر السياسي..."، ١٨٧-١٨٨؛ State, p.113 ; "Some Reflections..", p.129.
- (١١٤) State, p.113.
- (١١٥) الاقتصاد في الاعتقاد، ٢٣٨.
- (١١٦) State, p.114 ; "Some Reflections..", p.129.
- (١١٧) "الفكر السياسي..."، ١٨٧-١٨٨؛ State, p.114 ; "Some Reflections..", p.129.
- (١١٨) State, p.114.
- (١١٩) State, p. 116; "Changing Concepts", pp. 43-44.
- (١٢٠) إحياء علوم الدين، ١٢٤/٢.

المستشرفة البريطانية آن لامبتون والمنظور الفقهي للفكر السياسي الاسلامي

أ. م. د. ناصر عبد الرزاق الملاجسم / د. زاهدة محمد علي الشيخ

- (١٢١) جب، "تظرات " ١٨٨ .  
State, p. 116 (١٢٢)  
(١٢٣) "الفكر السياسي..."، ١٨٩ .  
State, p.139 (١٢٤)  
State, p.140 (١٢٥)  
(١٢٦) بدر الدين بن جماعة، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تحقيق: فؤاد عبد المنعم احمد، ط٢، (قطر، ١٩٨٧)، ٦٩ .  
State, p.139 (١٢٧)  
(١٢٨) تحرير الأحكام، ٧٢ .  
State, p.139 (١٢٩)  
(١٣٠) ينظر: "تظرات..."، ١٨٨ .  
State, p.184 (١٣١)  
(١٣٢) ينظر: الوحدة والتنوع، ٢٢٩ .  
State, p.142 (١٣٣)  
(١٣٤) تحرير الأحكام، ٦١-٦٢ .  
"Review..." , p.183 (١٣٥)  
(١٣٦) "الأصول الإسلامية لنظرية ابن خلدون السياسية " ضمن كتاب دراسات في حضارة الاسلام، ٢١٩-٢٢٩ .  
Gibb, H. A. R. Gibb, Studies in the Civilization of Islam (Oxford:1962) , pp. 170-171.  
(١٣٧) ينظر: "الأصول الإسلامية.."، ٢٢١ . Studies, p.167.  
(١٣٨) State, pp. 155-156  
(١٣٩) للمزيد ينظر: عماد الدين خليل، ابن خلدون اسلامياً، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣) ١٧-٧٢ .  
(١٤٠) ينظر: عبد الرحمن بن محمد، المقدمة (بيروت، دارالفكر، ١٩٨٨) ١٨٩ .  
State, p.167 (١٤١)

- (١٤٢) محمد عابد الجابري، العصية والدولة (بغداد، دار الشؤون الثقافية) ٣٠٣-٣٠٤. وقد اغفلت المستشرقة اضافة الدين كعنصر رئيسي الى جانب الشوكة والعصية.  
.State, p.167 (١٤٣)  
(١٤٤) "الفكر السياسي"، ٣٠٣.  
.State, p.167 (١٤٥)  
(١٤٦) المقدمة، ١٩١-١٩٢.  
(١٤٧) "Some Aspects..", p.44.  
.State, p.163 (١٤٨)  
(١٤٩) المقدمة، ١٩٩.  
M.M.Rabie ,The Political Theory The Political Theory of Ibn (١٥٠)  
.Khalidun (Liedn E.J.Brill. 1967). , p. 165  
.State, p. 173 (١٥١)  
.State, p. 173 (١٥٢)  
.State, pp. 172-171 (١٥٣)  
(١٥٤) المقدمة، ١٩٣.  
(١٥٥) ابن خلدون إسلامياً، ٤٠.  
(١٥٦) العصية والدولة، ٣١٤.  
.State, p.175 (١٥٧)  
.State, p.176 (١٥٨)  
.State, pp. 176-177 (١٥٩)

### The Abstract

Ann K. S. Lambton occupied a prominent position in the English orientalism after the 2nd world war. Although her main contributions lie in the field of the Iranian studies , she had had a full share in promoting the traditions of studying the Islamic political thought in the School of the Oriental and African studies

المستشرفة البريطانية آن لامبتون والمنظور الفقهي للفكر السياسي الاسلامي

أ. م. د. ناصر عبد الرزاق الملاجم / د. زاهدة محمد علي الشيخ

---

---

(SOAS), In fact she was the actual hair of these traditions which firmly established by Thomas W. Arnold and H.A.R. Gibb. In this research we try to subbmit an analytical study for her ideas about one of the brands of the Islamic Political thought that was the Judicial theory.